عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية

telegraafmpers@gmail.com … Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****

برنامج حماية وتنمية واحة النخيل بمراكش

نص الرسالة التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في حفل إعطاء الانطلاقة لبرنامج حماية وتنمية واحة النخيل بمراكش

مراكش يوم 2007/03/19

(تلت الرسالة صاحبة السمو الملكي الاميرة للا حسناء رئيسة مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة)

"الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

صاحبة السمو الملكي

حضرات السيدات والسادة

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في حفل إعطاء الإنطلاقة، لبرنامج حماية وتنمية واحة النخيل في مراكش، باعتباره ورشا هاما، لحماية البيئة التي تندرج ضمن الإنشغالات الكبرى لجلالتنا، وتشكل أحد مكونات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.وإذا كان العمل الذي نقوم به اليوم يهم مدينة مراكش فقط، فإننا نتطلع إلى توسيع نطاقه ليشمل كافة الواحات المنتشرة عبر ربوع المملكة، وبلورته في إطار سياسة وطنية حقيقية تخضع لتشريع ملائم وأساليب تدبيرية أكثر نجاعة، مع الإستفادة مما يتيحه البحث العلمي في هذا المجال.

إن الواحات المغربية، التي يعود أقدمها إلى أزيد من ألفي عام، تعد، بالفعل، فضاءات تخضل بالحياة وتنعم بالسكينة في قلب الصحراء.فعلاوة على الدور الهام الذي لعبته هذه الواحات في بلادنا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فإنها تكتسي أهمية حقيقية بالنسبة للأنشطة الفلاحية والسياحية، فضلا عن كونها تشكل تراثا زاخرا له أهميته من الناحية التاريخية والثقافية والبيئية، مما حدا باليونيسكو إلى إدراجه ضمن شبكة محميات المحيط الحيوي عالميإن هذا التراث، مع الأسف، يتدهور باستمرار ويواجه تهديدا بالإنقراض بسبب تضافر عوامل سلبية لها علاقة بالجفاف والتصحر وملوحة التربة وفقدان التنوع الحيوي، فضلا عن ضعف المردودية وقلة الاستغلال العقلاني لواحات النخيل.وغالبا ما تضطر هذه الوضعية المزرية سكان الواحات إلى التخلي عن هذه الفضاءات الحيوية وسلوك طريق الهجرة، قاصدين وجهة أخرى بحثا عن موارد لحياة أفضل.ومن هنا تبرز أهمية عملكم باعتباره سيمكنكم، لا محالة، من رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية واضحة المعالم تتسم بالواقعية، وتندرج منطقيا في سياق التنمية المستدامة وذلك من خلال التدخل القائم على التشاور والتنسيق بهدف التعامل مع ما تنطوي عليه هذه المشكلة من تداعيات بيئية واجتماعية واقتصادية.ويكمن الهدف من وراء ذلك كله في النهوض بالواحات التي، علاوة على الدور الاجتماعي والاقتصادي الهام الذي تلعبه، تعتبر حاجزا بيئيا ينتصب للحيلولة دون تفاقم ظاهرة التصحر، ونموذجا لما ينبغي أن تكون عليه التنمية المستدامة للموارد الطبيعية، لاسيما منها الماء.إن ما يبعث على عميق الارتياح ما أنجزته مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، بفضل الانخراط القوي لرئيستها صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحسناء، وكذا بالتعاون المثمر من لدن عدد كبير من الفاعلين والجمعويين، في العديد من أعمال حماية البيئة، مثل برامج: "مدن مزهرة" و"شواطئ نظيفة" و"التربية البيئية" و"جودة الهواء". لذا، فإن المؤسسة مدعوة اليوم إلى تعبئة الفاعلين الوطنيين والإرادات الحسنة والمبادرات الجادة، من أجل تفعيل هذا البرنامج الطموح، الذي يتوخى العناية بالواحات وإعادة الحياة لها، من خلال العمل على حمايتها والاستفادة من منافعها الاقتصادية، فضلا عن تمكين سكانها المعنيين من جني العائدات الناتجة عنها، وبالتالي تحسين ظروفهم المعيشية.

صاحبة السمو الملكي،

حضرات السيدات والسادة ،

إننا نثمن عاليا العملية الرامية إلى تنمية واحدة النخيل في مراكش، هذه الدرة النفيسة التي لاجدال حول قيمتها النادرة، وما تكتسيه من أهمية خاصة في بلادنا. وعلى الرغم من أن نوعية النخيل الذي ينمو فيها، تعد من الأصناف الثانوية، فإنها تتميز بتنوعها الحيوي الزاخر بتعدد مكوناته المتباينة. وتتجلى أهم سماتها في كونها تشكل تراثا ثقافيا من الطراز الأول ،على غرار المباني والمآثر التاريخية الزاخرة التي تتميز بها مدينة مراكش.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا الموقع ذا الدلالة الرمزية والبعد الاسطوري، الذي تستقي منه المدينة هويتها وطابعها المميز، يتعرض حاليا لمخاطر التلاشي بفعل تكالب الجفاف، وضغط الأنشطة البشرية، وغياب الرعاية والعناية، واصابة اشجار النخيل بالشيخوخة، وضعف عمليات التشجير.

لذا يجب العمل على مواجهة هذا الوضع، من لدن مؤسستكم، بتنسيق مع كافة الهيئات والمنظمات المعنية، وذلك بتفعيل مشروع حماية وتنمية واحة النخيل بمراكش.

ويتعلق الأمر هنا بإنعاش هذا الفضاء البيئي والنهوض به من خلال إعادة تشجير الواحة وتحسين التقنيات الزراعية للتدبير والعناية بالنباتات والتربية، والتوعية بقضايا البيئة والتنمية المستدامة بانشاء متحف بيئي يتعين ادراجه في اطار شبكة دولية لتبادل المعلومات والتجارب حتى يتسنى اضفاء بعد دولي عليه.

كما ينبغي أن يخضع هذا البرنامج الدال والممتد على مراحل للمتابعة والتقييم بانتظام، مما سيتيح للمؤسسة، باعتبار الدور التحفيزي الذي تضطلع به في هذا الصدد، امكانية تدارس ماتم احرازه من تقدم مع شركائها واعادة النظر في الاولويات المسطرة عند الضرورة ورسم التوجيهات الملائمة للقيام باعمال أكثر تناسقا ونجاعة.

ولدينا شعور بالارتياح لكون هذا المشروع الطموح قد حقق انخراط الادارات العمومية المعنية فيه، من خلال التوقيع على اتفاقية للشراكة مع المؤسسة بهدف القيام باعمال الصيانة واعادة الاعتبار والمراقبة، فضلا عن إشراك الفاعلين الاقتصاديين من أجل توعية السكان بضرورة المحافظة على هذا الموروث.

كما نلاحظ بارتياح ان السلطات العمومية قد شرعت فعلا بالقيام باعمال ملموسة بهدف تيسير انجاز المشروع الرامي الى حماية واحة النخيل في مراكش. لذا ، فقد تم اعداد مشروع قانون خاص بحماية اشجار النخيل، وهو يوجد الآن في طور المصادقة عليه من لدن البرلمان. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز التدابير ذات الصبغة العمرانية من اجل ضمان حماية افضل للواحة ، فيما قامت مديرية الجماعات المحلية بتعبئة الجزء الاول من الاعتمادات المرصودة لتمويل المشروع بهدف اعطاء الانطلاقة لبرنامج الغرس وإنجازه.

بيد أن السلطات العمومية، على الرغم مما لها من دور أساسي ينبغي ان تضطلع به في اطار التنمية المستدامة، لا يمكن لها أن تعمل بمفردها. لذا ، ينبغي العمل بقوة على تشجيع ودعم انخراط المجتمع المدني والمواطنين في هذا الورش.

وكونوا على يقين بأن مشروع اعادة احياء هذا التراث الطبيعي يحظى برعايتنا السامية، وأننا سنظل نوليه العناية اللازمة، بتشجيعكم على البقاء معبئين للتصدي لحالة التردي التي تتعرض لها واحتنا وكذا الحفاظ عليها واعادة الحياة لها والنهوض بها .

والله تعالى أسأل أن يبارك أعمالكم ويعينكم على بلوغ هذا المقصد النبيل خدمة للتنمية في بلادنا وسعيا الى تحقيق الازدهار لشعبنا العزيز".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية
telegraafmpers@gmail.com … Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****

القمة العربية المنعقدة بالرياض

نص خطاب جلالة الملك إلى القمة العربية المنعقدة بالرياض

الرياض يوم 2007/03/29

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

خادم الحرمين الشريفين، وأخي الأعز الأكرم الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، رئيس القمة،

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

سيادة الأمين العام، أصحاب المعالي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد، يطيب لي أن أعرب لكم، إخواني الأعزاء قادة الدول العربية الشقيقة، عن أزكى تحياتي، وصادق مشاعر مودتي وتقديري. كما يسعدني أن أوجه إليكم هذه الكلمة المتضمنة لما يعن لي من رأي بشأن المواضيع المدرجة في جدول أعمال هذه القمة المباركة، المنعقدة على هذه الأرض المقدسة الطاهرة، برعاية كريمة من أخي الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، رعاه الله.

وأود الإعراب لجلالته عن أخلص مشاعر العرفان، وأصدق عبارات الإشادة بالجهود الحثيثة، التي يبذلها، بكل حكمة وتبصر، لتوفير الظروف الملائمة لعقد هذه القمة، في مناخ من التآخي والتوافق.

كما أنوه بالجهود المشكورة لأخي الموقر، فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، خلال فترة رئاسته، لمتابعة قرارات المؤتمر السابق.

وإن انعقاد هذه القمة، في ظل ظرفية إقليمية ودولية دقيقة، يعد تجسيدا لحرصنا على مواصلة التشاور الدوري، بشأن قضايانا المصيرية، لتعزيز العمل العربي المشترك، ودعم استقرار بلداننا الشقيقة، وتجنيبها مخاطر التجزئة والتطرف والإرهاب.

فكلنا مستهدفون، وكلنا مسؤولون. ولا سبيل أمامنا إلا اتخاذ مواقف مشتركة وشجاعة، لمعالجة المعضلات الحقيقية للشعوب العربية. المتمثلة في الديمقراطية والتنمية والكرامة، وترسيخ المواطنة الكاملة، والأمن الجماعي، والوحدة الواقعية، والاندماج الاقتصادي، والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية، المنفتحة على الثقافات والحضارات، على مر العصور.

ولي اليقين، في أن النهج القويم لتدبير ما يعترض أمتنا من تحديات، بفعل بعض الخلافات، لهو الالتزام بفضائل الحوار البناء، بدل المواجهة العقيمة، وإرادة التوافق الإيجابي، وتحكيم النظرة الواقعية والمستقبلية، بدل نزوعات التجزئة، وعدم تسوية المشاكل المفتعلة، التي تعيق التحرك العربي الفعال. ولنا في اتفاق مكة المكرمة، الذي رعاه خادم الحرمين الشريفين، خير قدوة في ذلك.وإننا لنبارك الخطوات الهادفة إلى تعزيز المصالحة الوطنية الفلسطينية. كما نجدد دعمنا للشعب الفلسطيني الشقيق، بقيادة أخينا فخامة الرئيس محمود عباس، من أجل إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، في نطاق قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية البناءة، التي يعود الفضل في بلورتها لخادم الحرمين الشريفين، مؤكدين حرصنا على الإسهام في التفعيل الأمثل لها.وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا نشدد على ضرورة الحفاظ على الوضع الخاص لهذه المدينة السليبة، وعلى معالمها الحضارية والدينية.وفي هذا السياق، بادرنا إلى مخاطبة القوى الفاعلة في المنتظم الأممي، لبذل مساعيها لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، قصد الوقف النهائي للحفريات اللامشروعة، التي تقوم بها بجوار المسجد الأقصى المبارك.وانطلاقا من واجبه التضامني، فإن المغرب يدعو إلى وقف دوامة العنف بالعراق، والجنوح إلى الحوار الجاد، والمصالحة بين كل الطوائف والتيارات من أجل تجاوز الصراعات، التي يعانيها أشقاؤنا في كل من العراق ولبنان والصومال والسودان؛ داعين إلى الحفاظ على سيادة هذه البلدان الشقيقة، ووحدتها الوطنية والترابية.وستجدون، إخواني أصحاب الجلالة والسمو والفخامة، في المغرب، الاستعداد الدائم والتعبئة الكاملة للتجاوب مع التطلعات الحقيقية لمواطنينا، في القضاء على الفقر والأمية والتهميش والتطرف.كما ستجدون المغرب، ملكا وشعبا، في طليعة الرافضين للمساس بوحدة عقيدتنا السمحة، عاملين بكل صدق، على التقريب بين مذاهبنا الجليلة، بما يجنب أمتنا الإسلامية متاهات الانقسامات العقيمة، المتنافية مع قيم ديننا الحنيف. وذلك في نطاق احترام خصوصيات كل دولة عربية ووحدتها الوطنية والترابية.ولن يتأتى لنا ذلك إلا بتوافر إرادة سياسية قوية، لإرساء شراكة عربية استراتيجية، تقوم على الإصلاح الجذري لهياكل وطرق عمل جامعة الدول العربية، والاستجابة لتشجيع الاستثمارات، والتنمية البشرية لشعوبنا، وتأهيلها للتفاعل الإيجابي مع توجهات العصر في العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان. فضلا عن تكثيف التعاون التنموي الملموس مع إخواننا الأفارقة، وبلدان الجنوب عامة، وتوطيد شراكة شمولية مثمرة مع أصدقائنا بدول الشمال.وفي الختام، أجدد خالص عبارات شكري لأخي الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، أطال الله عمره، على حرصه على تنقية الأجواء العربية، ونصرة القضايا العادلة لأمتنا.

كما أجدد عبارات تقديري وإعزازي لإخواني الأجلاء، قادة الشعوب العربية الشقيقة.

والله تعالى أسأل أن يلهمنا الحكمة والرشاد، ويكلل أشغال هذه القمة الهامة بالتوفيق والسداد، لجعلها قمة تآخ ووئام، وتضامن وسلام. إنه تعالى نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته."

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية
telegraafmpers@gmail.com … Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****

المؤتمر الإفريقي الأول حول التنمية البشرية

نص الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الإفريقي الأول حول التنمية البشرية

الرباط يوم 2007/04/06

الرسالة الملكية السيد محمد بن عيسى وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

"الحمد لله وحده والصلاة والسلام

على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه للمشاركين في المؤتمر الإفريقي الأول حول التنمية البشرية بإفريقيا، الذي نعتبره محطة هامة على درب توطيد روابط التضامن وترسيخ جسور الحوار وقواعد العمل المشترك لتحقيق التنمية المستدامة بقارتنا، التي نعتز بالانتماء إليها.

ويشكل هذا الملتقى، مناسبة لتدارس الأوضاع التنموية البشرية في إفريقيا وتشخيص معوقاتها الحقيقية، واستخلاص العبر من التجارب السابقة.

وإذا كان هناك عدد من الدول الإفريقية الشقيقة قد أحرزت تقدما في هذا المجال الحيوي، فإن التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أظهر أن ثلثي الأقطار الإفريقية تصنف في مؤخرة الترتيب من حيث مؤشرات التنمية البشرية، في ظل تفاقم مظاهر التخلف، والأوبئة والكوارث الطبيعية، والانعكاسات المدمرة للحروب الأهلية، والتوترات الجهوية المستنفدة للطاقات التي ما أحوجنا لاستثمارها في التنمية، بدل استنزافها في نزاعات عفى عليها الزمن.

ومن هذا المنظور، تبرز الأهمية التاريخية لمؤتمركم، كإطار جماعي تشاركي، لبلورة الأهداف الإنمائية الكبرى للألفية، في أفق استحقاق 2015، ضمن استراتيجية متكاملة لتنمية بشرية، تضع الإنسان الإفريقي في صلب مساراتها، لدعم ركائز النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بما يتناسب مع قدراتها البشرية ومواردها الطبيعية، التي تزخر بها إفريقيا.

فنحن كأفارقة مطالبون بالاعتماد على أنفسنا، وتسخير كل الوسائل المتاحة لدينا من أجل التوظيف الأمثل لهذه الطاقات، واعتماد سياسات وطنية ناجعة، ترتكز على تحقيق تنمية مندمجة وشاملة، تمر حتما عبر إرساء دعائم الاستقرار والأمن والسلم وترسيخ الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان، ونهج الحكامة الجيدة، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وتماسك نسيجها الوطني، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية والتوافقية، القائمة على مراعاة حسن الجوار والأخوة الصادقة.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن التنمية البشرية، التي أصبحت تتصدر أولويات المجتمع الدولي، منذ قمة الألفية سنة 2000، تعتبر الأداة الناجعة لإشراك مجموع ساكنة القارة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي لبلدانها. وهو ما يقتضي وضع خطط وبرامج تنموية خاصة، تعتمد على واقعية إمكاناتها ومواردها الذاتية، تستهدف ميادين التربية والصحة والمحافظة على البيئة، ومحاربة الفقر والإقصاء. وكل ذلك في إطار رؤية وطنية معززة بروح التضامن، المتأصل في تقاليدنا الإفريقية، والالتزام القوي بأهدافنا المشتركة، ضمن آليات التعاون جنوب - جنوب، التي تفتح آفاقا واعدة أمام بلداننا الإفريقية في زمن التكتلات الاقتصادية، التي تفرضها إكراهات العولمة.

ومن هنا، جعلنا تطوير التعاون جنوب - جنوب على رأس أولويات سياستنا الخارجية، وخاصة في إفريقيا، بإعطائه مضمونا فعليا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك حرصنا، من خلال الزيارات المتوالية التي قمنا بها إلى عدد من الدول الإفريقية الشقيقة، على إضفاء دينامية جديدة على علاقات التعاون، القائمة بينها وبين المغرب، مركزين على ترسيخ سياسة القرب والتضامن التي ننهجها على المستوى الوطني.

وإننا لمرتاحون للنتائج الإيجابية، والمشاريع المحققة في مجال برامج التنمية البشرية، وفق هذه المقاربة التشاركية، التي تفسح المجال لتقاسم التجارب والخبرات مع أشقائنا في إفريقيا.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد أقدمنا في المغرب على إطلاق مبادرة وطنية للتنمية البشرية، في إطار مشروعنا المجتمعي الديمقراطي التنموي الحداثي، مكنتنا من تكريس ثقافة مغربية ترتكز على مبادئ وقيم التضامن والمشاركة والقرب، والتخطيط والتعاقد في تنفيذ برامج مندمجة وطموحة.

وقد حظيت هذه المبادرة بتعبئة شاملة وانخراط كافة القوى الحية وفعاليات المجتمع المدني، بروح من المواطنة الفاعلة، مما جعل أوراشها مفتوحة للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية بما يؤمن التماسك الاجتماعي، وتقليص الفوارق الجهوية، والتصدي للعجز الاجتماعي الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة، والجماعات القروية الأشد خصاصة، بتوسيع نطاق استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية. فضلا عن توفير الشغل، وإدماج ذوي الحاجيات الخاصة.

وإن المملكة المغربية، التي ظلت على الدوام أرضا للقاء والحوار، وملتقى لتجسيد التعاون بين البلدان الإفريقية، في برامج طموحة وواعدة، لن تدخر أي جهد لتفعيل توصيات مؤتمركم، وفاء منها للروابط العريقة التي تشدها إلى محيطها الإفريقي، وتجاوبا مع آمال شعوب قارتنا وتطلعاتها المشروعة للمواطنة الكاملة.

ومن ثم، يعد هذا المؤتمر حدثا بالغ الأهمية، لأنه يجسد إرادتنا الجماعية في إعطاء دفعة قوية لتعاوننا الإقليمي، لتحقيق التنمية البشرية المنشودة. كما يشكل مناسبة لشركائنا في المنتظم الدولي، وبلدان الشمال خاصة، لتجديد تعهداتهم، وتسريع تنفيذ الاختيارات الاستراتيجية لبلوغ أهداف التنمية للألفية في إفريقيا، وإيجاد حلول ناجعة لمعضلة الهجرة، تكفل الكرامة والتقدم المشترك، والأمن الشامل للجميع.

ولنا اليقين بأن النتائج الإيجابية التي سيتمخض عنها مؤتمركم، تعد في حد ذاتها، مساهمة مشرفة، لبناء مستقبل مشرق يتيح لأجيالنا الإفريقية فرص العيش الكريم في استقرار ورخاء، من أجل جعل إفريقيا قارة الأمل والمستقبل في القرن الحادي والعشرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية
telegraafmpers@gmail.com … Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****

الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى ال 51 لتأسيسها

جلالة الملك يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى ال 51 لتأسيسها

الرباط يوم 2007/05/14

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية ، اليوم الاثنين ، الأمر اليومي لأفراد القوات المسلحة الملكية وذلك بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين لتأسيسها.

وفي ما يلي نص هذا الامر اليومي: "الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

بمشاعر الغبطة والرضى يسرنا أن نتوجه اليكم أفراد قواتنا المسلحة الملكية بكل مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي في هذا اليوم الأغر، وأنتم تخلدون الذكرى ال51 لتأسيس القوات المسلحة الملكية، لننوه بما تقومون به من جليل الأعمال وما تقدمونه من تضحيات جسام حيث استطعتم بفضل ماتتحلون به من روح وطنية وحسن سلوك وما تتمتعون به من مهنية ومهارة عالية أن تعبروا عن وفائكم الدائم وتجندكم المستمر لأداء مهامكم النبيلة تنفيذا للتعليمات السامية لقائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن إشرافنا المباشر على تدبير شؤون قواتنا المسلحة الملكية جعلنا نلمس عن قرب مدى تعلقكم المتين بشعاركم الخالد وبقيمه السامية والذي يعد مصدر قوتكم وانضباطكم ،كما أن تلبيتكم الدائمة لنداء الواجب بكل تضحية وتفاني مكنتكم ، من خلال ممارستكم لمهامكم النبيلة، أن تحظوا بكل تقدير وتنويه من قائدكم الأعلى ومن وطنكم بلغ مداه باقي الدول والأمم، وذلك بفضل بلائكم الحسن في مجالات عديدة ذات أبعاد إنسانية واجتماعية داخل الوطن وخارجه والتي أبنتم خلالها بيقظتكم المستمرة وتأهبكم الدائم على مصداقية في العمل ونجاعة في التدخل.وإننا لنستغل هذه المناسبة الغالية لننوه بتجريداتنا التي تواصل عملها ضمن القوات المتعددة الجنسيات المتواجدة في مناطق مختلفة حيث تقوم بمسؤولياتها كاملة بفعالية واحترافية قصد تحقيق الأمن والسلام والدفاع عن الشرعية الدولية وعن القيم الإنسانية النبيلة كما هو الحال في البوسنة وكوسوفو وجمهورية الكونغو الديموقراطية والكوت ديفوار.كما لايفوتنا التنويه بما قدمته مؤخرا التجريدة المغربية بمنطقة كازامانس بجمهورية السينغال الشقيقة، من مساعدات في مجال إزالة الألغام وفي المجال الطبي الإنساني، فاستحقت كل التقدير والتنويه وبذلك أضافت صفحة ذهبية أخرى إلى سجل قواتنا المسلحة الملكية الحافل بالأمجاد والمفاخر.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن هدفنا الأسمى هو أن تكون قواتنا المسلحة الملكية بجميع مكوناتها البرية والبحرية والجوية والدرك الملكي على الدوام في تطور مستمر وأن تواكب التحولات التي يعرفها المجال العسكري وأن تأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة وتصقل معارفها حتى تنهض بمهامها على أحسن وجه. وفي هذا السياق فإن اهتمامنا بالتكوين المستمر لينبع من حرصنا الدائم على توفير السبل والوسائل الضرورية لبلوغ هذا المطمح الجليل وذلك عبر تطوير مناهج التكوين والتدريب داخل المعاهد والمدارس العسكرية لجعلها في مستوى المهام المتعددة المنوطة بها وكذلك لتحسين كفاءة العنصر البشري حتى ينهل من مختلف مشارب العلم والمعرفة.وفي إطار تجهيز قواتنا المسلحة الملكية على المدى المتوسط والبعيد فقد تم وضع خطة مندمجة لتحديث عتادها وآلياتها وتحسين بنيتها التحتية وذلك لتبقى بمثابة العين الساهرة على أمن المواطنين ولتظل درعا واقيا لحماية الوطن والدفاع عن مقدساته ومكتسباته.هكذا وقد حرصنا منذ أن تقلدنا الأمانة الكبرى على تتبع مختلف الأنشطة التي تقومون بها وفق تعليماتنا السامية وتوجيهاتنا الرشيدة جاعلين نصب أعيننا تحسين ظروف عيشكم بتوفير الوسائل والآليات الضرورية لدعم المشاريع الاجتماعية سواء لفائدة المتقاعدين عبر مؤسسة الحسن الثاني لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين وأيتام الشهداء أو لفائدة أفراد قواتنا المسلحة الملكية وذلك بوضع مشاريع متكاملة تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الملحة كتوفير السكن اللائق لأسرهم والاهتمام والعناية بظروفهم الاجتماعية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

نسأل الله عز وجل أن يبارك في أعمالكم ويسدد خطاكم على الطريق الصحيح التي رسم وجهتها محرر البلاد ومؤسس القوات المسلحة الملكية جدنا المغفور له صاحب الجلالة محمد الخامس رحمة الله عليه ووالدنا المنعم باني المغرب الحديث صاحب الجلالة الحسن الثاني طيب الله ثراه متضرعين للعلي القدير أن يشملهما برحمته الواسعة ويسكنهما فسيح جناته مع النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وأن تبقى ذكراهما حية في نفوسنا وسيرتهما العطرة نبراسا مضيئا في أفق مغربنا الحديث.كما نسأل العلي القدير أن يتغمد برحمته شهداءنا الأبرار الذين وهبوا أرواحهم دفاعا عن حوزة الوطن وكرامته في سبيل الحفاظ على وحدته وأمنه وسلامته.كما ندعوه عز وجل أن يعينكم ويثبت أقدامكم للسير قدما على نهج من سبقكم في خدمة هذا البلد الأمين محافظين على التقاليد الموروثة والثوابث الوطنية متجاوبين مع كل تطور من شأنه أن يصون المبادئ الأساسية التي تخدم الوطن وتحافظ على قيمه المقدسة سائلين الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق متشبثين على الدوام بالوفاء لشعاركم الخالد

الله الوطن الملك. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****

الندوة الوطنية حول " المدرسة والسلوك المدني

نص الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في الندوة الوطنية حول " المدرسة والسلوك المدني

الرباط يوم 2007/05/23

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس رسالة سامية إلى المشاركين في الندوة الوطنية التي ينظمها المجلس الأعلى للتعليم في موضوع "المدرسة والسلوك المدني" والتي انطلقت اليوم الأربعاء بالرباط.

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية السامية التي تلاها مستشار صاحب الجلالة السيد عبد العزيز مزيان بلفقيه:

"الحمدلله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة ،

يطيب لنا أن نخاطبكم اليوم في افتتاح أشغال هذه الندوة الهامة التي تلتئم فيها فعاليات الأسرة التعليمية الوطنية وخبراء من داخل المغرب وخارجه، منوهين باختياركم لموضوع " المدرسة والسلوك المدني" الذي نعتبره خير ما يفتتح به المجلس الأعلى للتعليم أنشطته العمومية.وذلكم نابع من إيماننا بحتمية ترسيخ قيم المواطنة، وفضائل السلوك المدني في الممارسات اليومية، للأفراد والجماعات والمؤسسات، ولا سيما في خضم التحولات العميقة التي تشهدها المنظومات القيمية والثقافية في عصرنا الراهن، وكذا من العناية الخاصة التي نوليها للمؤسسة التربوية في تنمية ثروة المغرب الأولى المتمثلة في ناشئته وأجياله المواطنة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الغاية المثلى من تنمية السلوك المدني هي تكوين المواطن المتشبث بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده، في احترام تام لرموزها وقيمها الحضارية المنفتحة ،المتمسك بهويته بشتى روافدها، المعتز بانتمائه لأمته، المدرك لواجباته وحقوقه.

كما تستهدف تربيته على التحلي بفضيلة الاجتهاد المثمر، وتعريفه بالتزاماته الوطنية وبمسؤولياته تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، وعلى التشبع بقيم التسامح والتضامن والتعايش ليساهم في الحياة الديمقراطية لوطنه، بثقة وتفاؤل ، في اعتماد على الذات وتشبع بروح المبادرة.وتندرج هذه الاهداف النبلية في إطار خيارنا الثابت لترسيخ مغرب المواطنة المسؤولة والديمقراطية والتضامن ، وتكريس دولة الحق والقانون، في انفتاح على القيم الكونية.وهو نفس الخيار الذي اعتمدنا في إطلاق مختلف الأوراش الكبرى ببلادنا، سواء في مجال النهوض بحقوق الانسان ودمقرطة المجتمع ، أو في هيكلة الحقل الديني وإصلاح المنظومة التربوية وتحديث قطاع الاتصال، فضلا عن تخليق الحياة العامة، والنهوض بقضايا الأسرة والطفولة.وكل ذلك مع الحرص على اجراء قطيعة لمختلف الممارسات اللامدنية، ولكل مظاهرالتعصب والتطرف والانغلاق مهما كانت مرجعياتها المذهبية ودوافعها الاجتماعية، سواء أكان ذلك في بلادنا أو خارجها.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان النهوض بالسلوك المدني، يعد مهمة تربوية مطروحة بالحاح على المجتمعات المعاصرة، فإن الاضطلاع بها يسائل بالدرجة الأولى، المنظومات التربوية، ويجعل مسؤوليتها مركزية ودورها راهنيا وحاسما في هذا المضمار.

ذلكم أن المدرسة مدعوة ، قبل غيرها ، لأن تكون منفتحة باستمرار على محيطها باعتماد نهج تربوي قوامه جعل المجتمع في صلب اهتماماتها، بما يعود بالنفع على أمتنا عامة وشبابنا بصفة خاصة. وهو ما يتطلب دعم تفاعلها مع المجالات المجتمعية والثقافية والاقتصادية.ومن ثم فإن مقاربة تنمية السلوك المدني وحسن المواطنة، في علاقتهما الصميمية بالمؤسسة التربوية يستدعي من منظورنا استحضار خمسة مقومات رئيسية:

أولها، الاقتناع الجماعي بكون المدرسة هي مرآة متجددة، لمعالم مجتمع الغد، وبأن تحصين المجتمع يبدأ من تحصين هذه المؤسسة. اقتناع يجعل الاهتمام بالسلوك المدني مسؤولية طبيعية، لا انشغالا ظرفيا، ويجعله موضوعا حيويا لايفقد أبدا راهنيته.ومن هذا المنظور، فإن الركن الأساس للسلوك المدني يتجلى في احترام القيم والقواعد والقوانين المنظمة للحياة الجماعية.كما أن من مسؤولية الدولة والمجتمع، ومن واجب الفاعلين التربويين على الخصوص، السهر على أن تكون المؤسسات المدرسية والجامعية، فضاءات للتعلم والمواطنة، ومجالات منزهة عن كل المزايدات العقيمة، البعيدة كل البعد عن رسالتها التربوية النبيلة.ويأتي في المقام الثاني، اعتبار السلوك المدني بالأساس، منظومة قيمية – أخلاقية متكاملة، لاتقبل التجزيء، وتتخذ مسارين متوازيين ومتوازنين.

-مسار التشبع بقيم المواطنة الكاملة وإشاعتها، من حيث أنها تقوم على التمتع بالحقوق الأساسية، والالتزام الفعلي بالواجبات الفردية والجماعية.

-ومسار التصدي الحازم للسلوكات اللامدنية، بمختلف أشكالها، عبر محاربة مظاهر العنف والغش والرشوة وسوء المعاملة، وغيرها من الممارسات اللاأخلاقية، التي يكون وقعها أكثر خطورة حين تتسرب إلى المؤسسات التعليمية.

أما المقوم الثالث، فمفاده أن رهان المدرسة في مجال التربية على السلوك المدني، يكمن في مدى قدرتها على تجسيده ثقافة وممارسة، وتحويل الوعي والاقتناع به إلى التزام وفعل وذلك بوصفها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية وراعية للقيم.

ولتمكين المدرسة من النهوض، على الوجه الأمثل، بهذه المهمة، فإنه ينبغي العمل على جعل البرامج والوسائط التعليمية تستوعب بطريقة مبسطة، مبتكرة ومعاصرة، المفاهيم والقيم والقواعد المرتبطة بالسلوك المدني ، وأن تكون مكتسبة بشكل سلس لدى المتعلمات والمتعلمين. وهو ما يستدعي من الجميع، الكثير من الجهد والإبداع في هذا المجال.

كما أن التربية على السلوك المدني لابد وأن تجد امتدادها الطبيعي والعملي في العلاقات والفضاءات التربوية، سواء داخل الفصول الدراسية أو في المحيط المباشرللمؤسسات التعليمية، حيث يتعين أن تشكل الحياة المدرسية والجامعية مثالا حيا للسلوك المواطن المسؤول، ونموذجا لاحترام النظام والقانون، وتجسيدا للممارسة الديمقراطية وفضاء لتنمية الأنشطة الثقافية والرياضية والإبداعية.ويتعين على الفاعلين التربويين، بمختلف فئاتهم النهوض الأمثل بالدور المنوط بهم، في تكامل فعال بين الوظيفة المعرفية والمهمة التربوية للمدرسة، ولا سيما بإعطاء القدوة والتحلي بالالتزام واليقظة، وكذا بالانخراط في برامج تكوينية مواكبة للمستجدات.ويتعلق المقوم الرابع بالإقرار بكون النهوض بالسلوك المدني يعد مسؤولية مجتمعية متقاسمة تتولاها المنظومة التعليمية، إلى جانب الأسرة ووسائل الإعلام، وكذا المؤسسات ذات الوظائف التربوية والثقافية والتأطيرية.ذلكم أن إبراز الدور المركزي للمدرسة ،في هذا الشأن، اعتبارا لمكانتها في حياة كل فرد وبالنظر للفترة الزمنية التي يقضيها فيها، لا يعني تخلي باقي فعاليات وهيئات المجتمع عن القيام بمهامها، بقدر ما هو تأكيد على تكامل الأدوار مع اختلاف الوظائف.أما المقوم الخامس والأخير فيتعلق بالنظر إلى التربية على السلوك المدني بوصفها انشغالا دائما وأفقا منفتحا ومتجددا يرتكز على آليات للرصد والتتبع، وعلى تثمين المبادرات المتميزة، وتعميم الممارسات الناجحة، وتشجيع الابتكار والبحث التربوي في هذا المجال.ولذلك، فإن فعالية منظومتنا التربوية ينبغي أن تقاس ، علاوة على نجاعتها في الارتقاء المتواصل بجودة التعليم وتطوير الكفاءات ، بمدى قدرتها على تنمية السلوك المدني، وتوطيد ممارسته اليومية، وتهذيب الذوق، وترسيخ الأساليب الراقية للحياة الجماعية لدى الناشئة.

حضرات السيدات والسادة، تلكم أهم المقومات التي نعتبرها أساسية في ورش تنمية السلوك المدني. وهي مقومات لا شك أنها ستحظى ، خلال أشغال ندوتكم هاته ، بالمزيد من الدراسة والتحليل العميق.

وإذا كانت الدينامية التي واكبت كلا من الإصلاحات المجتمعية التي تشهدها بلادنا، ومسيرة إصلاح منظومتنا التربوية، قد حققت مكتسبات هامة في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، فإنه يتعين علينا توطيد هذه المكاسب، والعمل على تعزيزها.ولنا اليقين، في أن منهجية تبادل الآراء على اختلافها، والاجتهاد الجماعي المنتج، والانفتاح على الخبرات الوطنية والتجارب الرائدة، التي تطبع أعمال المجلس الأعلى للتعليم، ستفضي ، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية ، إلى بلورة إطار عمل وطني متكامل، للارتقاء بالسلوك المدني في مؤسساتنا التعليمية، في أفق تفعيله انطلاقا من الموسم الدراسي القادم. إطار عمل ننتظر أن يجسد اهتمامنا الفائق بتكوين المواطن الواعي، القادر على الموازنة الذكية والفاعلة بين حقوقه وواجباته، الملتزم بمسؤوليته، والمنفتح على الغير وعلى العصر. وفقكم الله، وسدد خطاكم، وكلل بالنجاح أعمالكم .والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****

لقاءات فاس حول المقدس والحداثة

جلالة الملك يوجه رسالة سامية للمشاركين في لقاءات فاس حول المقدس والحداثة

فاس يوم 2007/06/02

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس رسالة سامية للمشاركين اليوم السبت في لقاءات فاس حول المقدس والحداثة المنظمة في إطار مهرجان فاس للموسيقى العالمية العريقة .

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية السامية التي تلاها السيد محمد معتصم مستشار جلالة الملك.

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب الفضيلة والسعادة ،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى هذا الملتقى الهام، الذي يلتئم في إطار مهرجان الموسيقى الروحية العالمية، ضمن لقاءاته الفكرية القيمة. وذلك لنعرب لكم عن إشادتنا بنبل الأهداف، التي تجمعكم، في سياق الحوار، المتجدد والموصول، حول تعايش الثقافات، وحوار الحضارات، وتآخي الأديان السماوية وإشاعة القيم الروحية، التي تتقاسمها، على السواء.وغير خاف عليكم، أن رمزية المكان، الذي تلتقون فيه، وعبق التاريخ العريق، الذي ينشر شذاه، في رحاب مدينة فاس، وهي تستعد للاحتفال، بذكرى مرور إثني عشر قرنا على تأسيسها، تضفي على ملتقاكم طابعاً فريداً، لما تمثله من تمازج بين المقدس والحديث،في لوحة متناغمة الألوان، وسمفونية متناسقة الألحان، من أجل السلام والونام. هذه العاصمة الروحية للمغرب، التي قيل فيها بحق "إن العلم ينبع من صدور أهلها، كما ينبع الماء من عيونها".لذلكم، لم يكن احتضان هذه المدينة، الأثيرة لدى جلالتنا، لمهرجانات الموسيقى العالمية الروحية مجرد مصادفة. فالموسيقى كانت وما تزال، لا تسمو بأنغامها، إلا فيالفضاء الذي يتاح فيه للإنسان، أن يتجرد من ماديته، بأجنحة الإيمان، وعشق المطلق، ليعيش أعمق خصوصياته، التي حباه الله بها، وهي روحانيته. كما أنها تعد أبلغ لغة للتعبير عنها، وأقدرها على توحيد بني الإنسان. فالموسيقى تخاطب في الإنسان روحه ووجدانه وإحساسه. لأنها مشتقة من طبيعته القائمة على التناسق والتناسب، كما قال الحكماء.والموسيقى الروحية خير تعبير عن "المقدس"، الذي ما فتئ يوحد مشاعر الإنسان، ولاسيما حين يسمو به عن نزوعات التعصب والانغلاق، ويتعالى به عن أسباب النفور والشقاق. وهي نفس المقاصد، التي تقوم عليها الحداثة في قيمها الكونية، والتي لا تسعى إلا لتحقيق الانسجام والوفاق، عن طريق الاسترشاد بالعقل، وإشاعة الحرية والعدل، وتكريم الإنسان.فكما أن الحرية، واحدة في معناها، والعدالة واحدة في مبناها، فكذلك يجب أن تكون الحداثة، واحدة في آلياتها وأهدافها، وفرصة لتجاوز التفاوت والتمييز بين البشر، حيثما كانوا. وهنا تلتقي الحداثة بالمقدس. فالمقدس حداثة عريقة، والحداثة مقدس معاصر. والحداثة بدون مقدس قد تصير المقدس الأوحد عديم الروح.وفي الحداثة والمقدس يصغي فيها العقل، لصوت السماء. وقد أكد فلاسفة الإسلام، أن الدين حق، والفلسفة حق، والحق لا يعارض الحق. كما مجد القرآن الحكمة التي هي لب الفلسفة. فقال تعالى: "ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا". وليست الحكمة إلا منطق العقل، والانفتاح على الإيمان، ونبذ كل ما يتعارض مع تحكيم العقل.فالإسلام دين العقل والحكمة. وقد حفل القرآن الكريم بمخاطبة العقل والتنويه به، وبالبراهين الاستدلالية على حقائق الكون، والتوجه لذوي العقول والألباب، مصداقا لقوله تعالى "إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآياتٍ لأولي الألباب"، وقوله عز وجل "وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون".صدق الله العظيم.ومن هذا المنطلق، فإن التمسك بالمقدس لا يعني الانغلاق أو التحجر، مثلما أن الأخذ بالحداثة لا يعني الاستلاب أو الاغتراب. وبالنظر للعلاقة ،التي ينبغي أن تربط بين المقدس والحداثة، فإن المقدس بدون تفاعله مع الحداثة، يبقى كالجسد المحنط. كما أن الحداثة بدون قيامها على المقدس تظل عديمة الروح. مما يجعل منهما مفهومين متكاملين، غير متناقضين. وذلكم جوهر هذا الملتقى، الذي يحمل رسالة أمل وتعقل وإخاء للإنسانية جمعاء.فجدير بالإنسان أن يستلهم من هذه القيم، النزوع إلى التعايش والتآلف، والتمازج بين المجتمعات الإنسانية. وأن يجعل من قيم أديانناوثقافاتنا، منظومة متناسقة، تؤلف بين خصوصياتنا وعالميتنا، في آن واحد.

حضرات السيدات والسادة،

لقد ظل المغرب على امتداد العصور، بفضل تمسكه بالإسلام الوسطي المعتدل، الموحد بين منطق العقل ونور الإيمان، ملتقى للحضارات والثقافات. إذ كان ينتقي منها ما يلائم شخصيته، ويتناسب مع الحضارات المتوسطية والإفريقية المجاورة. فأبدع ثقافة يمتزج فيها العقل والدين، المادي والروحاني، المقدس والحديث. وبذلكم جسد المغاربة نموذجاً حضاريا، يجمع بين الأصالة والانفتاح، واعتماد العلم والحكمة والتجريب في حياتهم. فقدسوا العلم والعلماء، وأنشأوا المدارس ومعاهد العلم، على مر الأزمان.ومنذ القرن السابع الهجري (الثاني عشر الميلادي)، أصبحت جامعة القرويين بفاس، أول جامعة في الغرب الإسلامي. فغدت منارا يشع بالعلوم، وتبادل ثمرات العقول بين الشرق والغرب. وهوت إليها أفئدة وعقول النابهين. فوفد عليها طلاب، من مختلف الأجناس والأديان، لينهلوا من المعارف الكونية، التي كانت تنفتح عليها. ويذكر التاريخ أن البابا سلفستر الثاني، جيربير دورياك، شهد حلقات الدرس فيها. كما نهل من معارفها الإسلامية أيضا، الفيلسوف اليهودي الشهير موسى بن ميمون، حيث أقام بفاس وألف بها أشهر كتبه، مستفيداً من المركز العلمي للثقافة التلمودية، الذي كان يعد الأشهر من نوعه في الغرب الإسلامي. فضلا عن ابن خلدون، الذي كان من فطاحل أعلامها.لقد عرف المغرب على مر العصور، حياة علمية راقية، كان من أعلامها النوابغ: ابن رشد وابن خلدون وابن طفيل، ممن كان تراثهم بمثابة بذور عصر الأنوار في أوروبا، في مزج خلاق بين التشبث بمعتقداتهم، والانفتاح على علوم اليونان. كما يشهد بذلك الدارسون الغربيون، أمثال المستشرق الفرنسي الكبير إرنست رينان. وهو ما جعل فاس القرويين والعلوم والبدائع، هي فاس الاستكشاف والبناء والصنائع. وهو ما جعل جاك بيرك ولوي ماسينيون، كالعديد من المفكرين المرموقين، يتعلقون بها تعلقا شديدا، باعتبارها السبيل الذي يؤدي إلى معرفة الآخر.وهذا الرصيد الغني، هو الذي كرس مكانة المغرب كفضاء لتلاقي الثقافات، وجسر لتعايشها وتلاقحها، وبوتقة حضارية، يمتزج فيها عطاء العقل وإبداعه، وتجارب الروح، في البحث عن معانقة المقدس. فلا غرو إذن، أن يظل هذا الإرث الحضاري، منبعا للقيم المثلى، التي يتعلق بها المغاربة على مر العصور، ويأخذون على عاتقهم، بنفس الانفتاح وروح التسامح، نسج علاقاتهم مع العالم المحيط بهم، ولاسيما مع جيرانهم.وهو ما جسده، بكل عبقرية واقتدار، باني المغرب الحديث، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، الذي عرف كيف يجمع بين المقدس والحداثة، إلمحد التماهي بينهما، مرسخا بذلك الهوية المغربية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، في انفتاح على مستجدات العصر.وسيرا على هذا النهج القويم، ينخرط المغرب بقيادتنا اليوم، في الاضطلاع بهذه الرسالة النبيلة، الهادفة إلى فسح المجال رحبا، أمام التكامل البناء، والانسجام الوثيق، بين القداسة والحداثة، وتبديد الأفكار المنغلقة والمغلوطة، القائمة على افتراض التناقض بينهما، والإسهام في جعل منطقتنا، كما كانت في الماضي، ملتقى للتواصل والتبادل بين الشرق والغرب.وفي هذا السياق، ما فتئنا نعمل على جعل المغرب نموذجا لمجتمع يقوم على ترسيخ حقوق الإنسان، ودعم دولة القانون والمؤسسات، واعتماد التنمية البشرية المستدامة والإدماجية، والمواطنة الكاملة، كمنهج راسخ في بناء مجتمعنا الديمقراطي، آخذين بقيم الحداثة، ومزايا العولمة المتشبعة بالروح الإنسانية، مع الحفاظ على تراثنا الحضاري، عاملين من أجل انبثاق فضاء مغاربي ومتوسطي، يسوده السلام والونام.

حضرات السيدات والسادة،

في عالم يعاني من اهتزاز المرجعيات، بل وفقدانها، وتتعرض فيه القيم الدينية والإنسانية، للتبخيس والتحريف، بفعل نزوعات التعصب والتطرف، والعنف والإرهاب، والترويج للأفكار المغالطة، عن صدام الحضارات، فإن جميع القوى الدولية والفعاليات،الفكرية والفنية والإعلامية المتنورة، مسؤولة عن التصدي للمخاطر التي تهدد السلم والأمن والاستقرار الجهوي والعالمي.ولن يتأتى ذلك، إلا باعتماد استراتيجيات، وطنية وجهوية ودولية متناسقة. استراتيجيات تتجاوز الطروحات النمطية والأحادية، التي أفرزتها العولمة الشرسة والكاسحة، مع الالتزام باحترام التعدد الثقافي، والحق في الاختلاف، ومراعاة الخصوصيات والثوابت الوطنية. وذلك في تشبث بالقيم الكونية السامية، التي تدعو إليها كل التعاليم السماوية السمحة، والحضارات الإنسانية، من حرية ومساواة وإخاء، وعدل وتضامن وسلام، وتسامح وتعايش وونام، ونهج للديمقراطية الحقة، التي نحن بها ملتزمون.وإن ملتقاكم اليوم، في مدينة فاس العريقة، التي يصدح فيها عزف الألحان الروحية العالمية، معبرة عن كل ما سلف من معان مقدسة وحداثية، لخير دليل على تشبعكم بنفس القيم المثلى، والتزامكم بإشاعتها. ويطيب لنا في الختام، أن نجدد الإعراب عن تنويهنا بمنظمي هذا المهرجان،وفي مقدمتهم مؤسسه برعاية ملكية موصولة، خديمنا الأرضى السيد محمد القباج ، مشيدين بما يتحلى وفريق المؤسسة به من غيرة وطنية صادقة، وبالمسؤولين والسلطات العمومية، والإدارة الترابية وعلى رأسهم والي جلالتنا على جهة فاس بولمان، وكافة الراعين لهذا الملتقى، مشكورين على ما بذلوه، من جهود محمودة من أجل إشعاعه. وكذا بالجمهورذي الحس المرهف، والذوق الرفيع، الذي يتابع فعالياته، وكل مواطنينا الأعزاء بهذه المدينة التاريخية. مما جعل من هذا الملتقى منارة مشعة بفاس العراقة والحداثة. وإننا لنرحب بكل ضيوفنا الكبار، وبالمبدعين والمفكرين المرموقين، والوافدين الكرام، على هذا المهرجان العالمي، أجمل ترحيب، بالمملكة المغربية، متمنين لهم طيب المقام، بمدينة فاس العريقة، التي ينسجم فيها روح المكان مع عبير الزمان، ويتكامل فيها المقدس والمعيش اليومي.

وفقكم الله، وبارك مسعاكم، وكلل أعمالكم بالتوفيق والسداد. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****

المؤتمر الخامس للهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين

جلالة الملك يوجه رسالة سامية إلى المشاركين في المؤتمر الخامس للهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين

الدار البيضاء يوم 2007/06/15

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس رسالة سامية إلى المشاركين في المؤتمر الخامس للهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين ،الذي ينعقد بالدار البيضاء .

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية السامية التي تلاها السيد عبد العزيز مزيان بلفقيه مستشار جلالة الملك ،اليوم الجمعة ،خلال الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر :

"الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح أشغال المؤتمر الخامس للهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين الذي يتزامن ومرور العشرية الأولى على تأسيس هيئتكم، منوهين بالأشواط الهامة التي قطعتها في توطيد دعائم مهنة الهندسة الطبوغرافية والنهوض بها، ولاسيما بما تم استصداره من آليات تنظيمية لتدبير شؤونها، وكذا باعتماد نهج الشراكة المثمرة والمنفتحة، مع مختلف القطاعات الإدارية والفاعلين التنمويين، والجمعيات والهيئات المهنية. كما نود أن نشيد بما تبذله هيئتكم من جهود مخلصة، مما مكنها، بعد الانضمام إلى الفدرالية الدولية للمساحيين، من أن تنظم مؤتمرها الجهوي سنة 2003، وأن تحظى بالتقدير والمصداقية لديها، فاختارت هذه الفدرالية مدينة مراكش، لاحتضان مؤتمرها الدولي لسنة 2011.

حضرات السيدات والسادة، لقد أولى والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، عناية خاصة لهيئتكم منذ تأسيسها سنة 1998، تقديرا من جلالته لاسهامها الفعال، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. وهو ما تجسده الرسالة الملكية التي تفضل بتوجيهها اليكم، بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول للهيئة، والتي جعلتم منها إطارا مرجعيا، ونبراسا لعملكم اليومي، في تطوير أسس ومنهجية ممارسة المهنة.

لذلك، ما فتئنا نحيط مهنتكم بوافر رعايتنا، متتبعين خطواتكم الحثيثة اعتبارا للدور الهام للمهندس الطبوغرافي في مجالات التحفيظ والخبرة العقارية والخرائطية والذي يعد ركنا أساسيا في مختلف المشاريع التنموية. وإن اختياركم لموضوع "المشاريع الكبرى المهيكلة: أساس التنمية البشرية" ليندرج في خطتنا الاستراتيجية الهادفة إلى تهييئ الظروف اللازمة للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا الذي نتوخاه من خلال إطلاقنا للعديد من الأوراش الهيكلية الكبرى عبر مختلف ربوع المملكة، حريصين على المتابعة الميدانية لمراحل إنجازها، هدفنا أن نرفع من مستوى التنافسية الاقتصادية لبلادنا والارتقاء في الوقت نفسه بتجهيزاتها الاجتماعية وبنياتها التحتية الأساسية وبالتالي الرفع من مستوى مؤشراتنا التنموية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فإن مشاريع من قبيل المركب الميناني طنجة المتوسط، وتهيئة ضفتي أبي رقراق، والاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة، ومخططات توسيع وتقوية شبكات الطرق السيارة والسكك الحديدية، والموانئ الكبرى، وكذا بناء المدن الجديدة، وبرنامج القضاء على مدن الصفيح، وتسريع وتيرة تزويد العالم القروي بالماء والكهرباء وغيرها من المشاريع، كلها تندرج في إطار رؤيتنا الشاملة والمتناسقة لإرساء بنيات تحتية تستند إلى المعايير الدولية وتنهل من الحضارة المغربية الأصيلة وثراتها الثقافي والعمراني العريق.ومن ثم، فإن اختياركم لهذا الموضوع، ليجسد في الواقع وعيكم بدور الهندسة المساحية الطبوغرافية، في تأمين وتحسين جودة المشاريع التنموية الوطنية، وفي تقوية مستوى مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، من منطلق أن العقار يشكل وعاء لكل المشاريع.ذلكم أن قانون التحفيظ العقاري الوطني قد أمن الملكية العقارية وجعل الرسم العقاري خير ضمانة لتمويل المشاريع وتسهيل الإستثمار وهو ما يستدعي اليوم تسريع وتيرة التحفيظ وتعميمه، وتيسير مساطره ، والرفع من مستوى التقنيات والمعايير المعتمدة ، لجعلها أقوى نجاعة وأكثر استجابة لدينامية التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

وفي هذا الإطار تبرز أهمية تفعيل أنواع الشراكة بين هيئتكم ، وبين الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية ، التي تعمل بشكل فعال على تطوير برامجها في هذا المجال، وكذا مع مكاتب الهندسة الطبوغرافية بالقطاع الخاص ، في مواكبة هذه البرامج الطموحة ، ورصد المزيد من الإمكانات وتضافر الجهود التقنية واللوجستية، لتوفير خرائط تتلاءم مع مشاريعنا التنموية ، من حيث المقاييس والمعطيات الحديثة وانجاز الدراسات اللازمة في آجالها المحددة .واعتبارا لكون مجال تدخل هيئتكم لايقتصر على العقار والخرائطية فحسب ، وإنما يشمل أيضا ، مختلف المعطيات والمعلومات الجغرافية الدقيقة ، وفرزها وتحليلها ، مع الأخذ بعين الإعتبار تنوع المستعملين ، وتعدد المتدخلين ، وتباين الحاجيات ، فإنه يتعين وضع إطار لتنميط هذه المعلومات والمعطيات ، حتى يتيسر تبادلها واستعمالها وتدبيرها على النحو الأمثل .ولضمان نهوض الهيئة الوطنية بمهامها ، في مجالات الضبط وترسيخ أخلاقيات المهنة ، والقدرة على الإستباق ، فإننا نحثكم على مد المزيد من جسور التواصل مع مختلف شركائها ، من مهندسين ، ومصالح عمومية وشبه عمومية ، وجماعات محلية ، وكذا بين القطاعين العام والخاص .

كما نهيب بكم للإنفتاح البناء على مختلف المسالك التكوينية المؤهلة لممارسة مهنة الهندسة الطبوغرافية في مواكبة للمستجدات العلمية والتكنولوجية التي تشهدها ،وذلك عملا بمبدإ انسجام المهنة مع تعدد وغنى المسالك .وإننا لعلى يقين من أن مؤتمركم ، فضلا عما يتيحه من تبادل للخبرات ، والإطلاع على المستجدات في مجال المسح الطبوغرافي ، فإنه سيسهم في بلورة توصيات ومقترحات عملية لمختلف القضايا المعروضة عليكم ، لما فيه صالح النهوض بمهنتكم ، والإسهام في الأوراش والمشاريع المفتوحة في مختلف ربوع المملكة .

وفقكم الله وبارك مسعاكم ، وكلل بالنجاح والسداد أعمالكم .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****

الاجتماع العام للطريقة التجانية بفاس

جلالة الملك يوجه رسالة سامية إلى المشاركين في الاجتماع العام للطريقة التجانية بفاس

فاس يوم 2007/06/27

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، رسالة سامية للمشاركين في الاجتماع العام للطريقة التجانية الذي افتتح اليوم الأربعاء بمدينة فاس.

وفيما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الفضيلة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي ابتهاجنا، أن ينعقد هذا الاجتماع المبارك الهام، على أرض المملكة المغربية، في هذا اللقاء الذي يضم صفوة من أتباع الطريقة التجانية والمنتمين إليها، لتدارس شؤونها والقضايا المتعلقة بزواياها، عبر العالم الإسلامي بل والعالم كله .

وإن رمزية المكان، الذي اخترتموه لملتقاكم، وهو مدينة فاس لتضفي على لقائكم جوّاً روحانيا مشرقا بنفحاته الربانية. ذلكم أن هذه المدينة ظلت منارة إشعاع للثقافة الإسلامية عبر العصور، بفضل جامعة القرويين العريقة، التي ما فتئت محجا للعلماء، وملتقى لأقطاب الصوفية والمريدين. ويحتضن ثراها رفات مئات الأولياء والعلماء والصلحاء، عبقا بذكرهم الطيب وآثارهم الشامخة. ومن بينهم مؤسس الطريقة التجانية وعلمها الأنور، العارف بالله الأشهر، الشيخ سيدي أحمد التجاني، رضي الله عنه، الذي ما يزال ضريحه فيها مزاراً موقراً للوافدين عليه، من شتى بقاع العالم.

لقد اتخذ هذا الولي الصالح مدينة فاس، داراً له ومقرّاً لزاويته الأم ، ومحجا لمريديه بعد طواف علمي وصوفي في غيرها من البلدان. فكان اختياره لها راجعا إلى اعتبارات علمية وروحية واضحة لديه. وعندما وفد إلى هذه الحاضرة، تلقاه سلفنا المنعم، السلطان المولى سليمان بالترحيب والتوقير، وأحاطه بكريم العناية والتبجيل، على المعهود في أسلافنا الميامين، من رعاية العلماء والصالحين.

ومنذ ذلك الحين، وملوك الدولة العلوية الشريفة، المتعاقبون على عرش المغرب، يرعون مشايخ الطريقة التجانية، ويصدرون ظهائر توقيرهم، ويمدونهم بأسباب القيام بنشر التربية الروحية، وترسيخ قيم الإسلام المثلى، ومكارم أخلاقه العليا، في أوساطهم الاجتماعية، وبخاصة في بلدان الساحل والعمق الإفريقي، حيث يتشبث هؤلاء الأتباع بتلك الروابط، مقرّين بإمارة المؤمنين التي يمثلها ملك المغرب. كما كانوا يرسخون، في نفس الوقت، صلات الأخوة والتضامن الإفريقي، بين المغرب وأشقائه. ولا عجب في ذلك، فقد ظل المغرب، ولله الحمد، على مدى العصور حصنا حصينا للإسلام السنّي الوسطي، الملتزم بمذهب الإمام مالك، رضي الله عنه، إمام دار الهجرة، ومشرق الهداية المحمدية على الدوام. وقد ظل هذا البلد الأمين، راعيا للطرق الصوفية السنية، البعيدة عن البدعة والشعوذة والغلو في الدين. والتاريخ يشهد بأن المغاربة، صوفية وعلماء وصلحاء، قد جمعوا بين الشريعة والطريقة والحقيقة، في توازن وانسجام وتكامل والتحام. وقد كانت الطريقة التجانية من هذه الطرق الصوفية، التي قامت على أساس الالتزام باتباع الشريعة والسنة المحمدية، والتربية الروحية والتزكية النفسية. مما جعلها تحظى بالإقبال الواسع على موردها الشرعي الصافي، من العلماء وغيرهم، لتنتشر في القارة الإفريقية وفي العالم أجمع عبر ألوف الزوايا المعروفة بإشعاعها. فنشرت الإسلام في ربوع إفريقيا، وأنقذت الملايين من أبنائها من ظلمات الوثنية والجهالة، وفتحت قلوبهم لتلقي أنوار الهداية الربانية.فتاريخ الإسلام بإفريقيا، ولاسيما في بلدانها جنوبي الصحراء، يؤكد أن هذا الدين لم ينتشر إلا بفضل مشايخ الطرق الصوفية والتجار المسلمين المغاربة الأتقياء، والدعاة بالتي هي أحسن إلى مكارم الأخلاق، وفي مقدمتهم شيوخ الطريقة التجانية وأتباعها، الذين أشاعوا بين المسلمين في هذه الربوع فضائل الإسلام، في الطهارة السلوكية والانضباط، والالتزام بالفرائض، والمواظبة على ملء الوقت بالذكر، والالتزام بالجماعة، والترفع عن الضغينة، والعفو عند المقدرة والتسامح والتعايش مع الغير، والتصافي والصفح الجميل، والتنافس في أعمال البر وترسيخ وشائج الأخوة الدينية، حتى إنهم كانوا يتنادون بينهم بلفظ "الأحباب".كما أنه بفضل هذه الطريقة صمد المسلمون في هذه البلاد في وجه الغزو الاستعماري والإلحادي، وظلوا بعيدين عن التطرف والانغلاق والغلو في الدين. فامتلأت ألوف الزوايا والمساجد بالمؤمنين منهم، عامرة بتلاوة القرآن الكريم وأوراد الذكر ووظائفه. وبذلك غدت هذه الطريقة منهجا تربويا فعالا، مشعّا بالهداية والتوجيه على هدي السلف الصالح.وتلكم حضرات السيدات والسادة الأفاضل الرسالة الأخلاقية والتربوية السامية، التي تعملون اليوم على خدمتها اتباعا لهدي أسلافكم، من أجل توسيع دائرة انتشارها، وترسيخ مبادئها وقيمها ولاسيما في عصر اهتزت فيه القيم الروحية، ووقع التشكيك في المرجعية الدينية، بفعل طغيان النزعات المادية، والانجراف مع الشهوات الرخيصة.

وإن المغرب، الذي يستقبل اليوم، فيكم حضرات السادة المشايخ والمريدين التجانيين، من كل حدب وصوب، شموعا مضيئة على درب التقوى والصلاح، والهداية الربانية إلى كل خير وفلاح، لعازم على أن يبقى وفيا لتراثه الروحي الحضاري، حريصا على أن يظل هذا البلد الأمين قطبا للطريقة التجانية، مدعما ومسانداً لكم في العمل على مدّ إشعاعها، خدمة للتضامن الإسلامي المغاربي الإفريقي، جاعلا منها أحد أعمدة الوحدة الإفريقية وآلياتها التربوية.

وإننا لنستحضر في هذا السياق، انعقاد الدورة الأولى للطريقة التجانية، منذ أكثرمن عشرين عاما، بهذه المدينة بالذات، في عهد والدنا المنعم، جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، الذي أحيى سنة أسلافه المنعمين، في رعاية مشايخ هذه الطريقة على أفضل مثال. وبوصفنا أميراً للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، فإننا متمسكون بالحفاظ على هذه الرعاية لكم، والارتقاء بها إلى ما تستحقه من سابغ العناية، حريصين على ترسيخ الروابط الروحية والأخوية بين بلدانكم الشقيقة، وقياداتها الحكيمة، وبين المغرب، لا نبتغي من ذلك سوى تحصين الإسلام السنّي السمح، النقي من البدع الضالة، ومن التطرف الأعمى، والتسييس المغرض.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

إذا كان اجتماعكم بالمغرب يمثل، بدون شك، فرصة ثمينة للتعارف والحوار فيما بينكم، واستشعار جوهر الرابطة الروحية التي تجمعكم في هذه المدينة، برمزيتها القوية التي لا تضاهى، والمتمثلة في ضريح مؤسس الطريقة، أكرم الله مثواه، والذي هو محج أتباعها من كل بقاع العالم، فإننا نعتبر هذا الاجتماع، بمثابة مرحلة جديدة لتفعيل منهجكم التربوي الروحي، وترسيخ قيم الإسلام في التسامح والمحبة وبذل السلام. كما أننا سنواصل رعايتكم، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خدمة المملكة المغربية للتضامن الإسلامي. وهي الأمانة التي نتقلدها، بكل صدق والتزام، بوصفنا أميراً للمؤمنين، متمسكين بها خلفا عن سلف، منطلقين من دعم الوشائج التاريخية القوية الجامعة بين المغرب وأشقائه، ولاسيما البلدان الإفريقية.

وإننا لنتطلع في نفس الوقت، إلى دعم كل أسباب التقارب بين المسلمين، في المشرق والمغرب، وتوحيد كلمتهم، واسترجاع رسالتهم الحضارية، عن طريق تقوية الأخلاق الإسلامية، التي هي الرصيد الذي لا ينفد، لكل تقدم وازدهار، ونهضة واستقرار.

ولن يتحقق ذلك إلا بتفعيل قيم الإسلام المثلى في مجالات العمل المنتج والتعاون الموصول والإخاء الصادق، والانخراط الفاعل في جميع أوراش التنمية البشرية، بكل ديار الإسلام، للقضاء على الفقر والخصاصة والتهميش، وتحقيق العيش الكريم اللائق بالإنسان المسلم، بل وبكل إنسان حيثما كان، رجالا ونساء وأطفالا.

وهذا ما يسهر المغرب اليوم على تفعيله بقيادتنا، في جميع الميادين، متعاونين مع أشقائنا في كل البلدان الإسلامية الأخرى، متطلعين إلى تحقيق التكامل فيما بين دول الجوار، من أشقائنا المغاربيين، على درب الاتحاد البناء، وترسيخ أسباب التضامن والإخاء.

ولا شك في أن للطريقة التجانية، عبر إفريقيا والعالم الإسلامي كله، دورها التربوي في التنمية الأخلاقية والروحية، وتطهير النفوس من نوازع الفرقة والانقسام، وجمعها على الألفة والالتحام. إنها رسالة التصوف المعاصر بكل طرائقه ومشاربه، والهدف الأسمى من كل مناهجه، التي قامت على مداواة النفوس من عللها، وكبح شهواتها. فما أحرى هذه التنمية الأخلاقية والروحية بدعمنا ورعايتنا، في كل زمن كالزمن الذي نعيشه، حيث حاجتنا فيه إلى علاج الأبدان والحفاظ على صحتها، ليست بأولى من حاجتنا إلى مداواة النفوس وتهذيبها. فهذه هي القاعدة الصلبة لكل بناء مجتمعي متماسك متضامن سليم، والمنطلق الأساس لبناء كيان الأمة الإسلامية، كما أرادها الله تعالى أمة وسطاً، ورضي لها الإسلام دينا قيما، وهداية سرمدية.

وإننا إذ نرحب بكم حضرات السيدات والسادة الأفاضل، في بلدكم الثاني المغرب، وفي مدينة فاس، العبقة بتاريخ العلماء والأولياء، فإننا نرجو لكم مقاما طيبا بين إخوانكم وأهليكم، داعين لكم بكامل السداد وموصول التوفيق.

"قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****

مؤتمر منظمة المدن العربية بمراكش

نص الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في مؤتمر منظمة المدن العربية بمراكش

مراكش يوم 2007/07/05

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس رسالة سامية إلى المشاركين في المؤتمر العام الرابع عشر لمنظمة المدن العربية الذي افتتح اليوم الخميس بمدينة مراكش .

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية التي تلاها الوزير الاول السيد إدريس جطو ، في افتتاح هذا المؤتمر المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس :

"الحمد لله ، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

أصحاب السمو والمعالي ،

أصحاب السعادة عمداء المدن،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نرحب بأعضاء منظمة المدن العربية، وكافة المشاركين في مؤتمرها العام الرابع عشر، من وزراء وعمداء ورؤساء ومنتخبي عواصم ومدن الأقطار العربية الشقيقة، وبممثلي الجمعيات والمنظمات الدولية والجهوية والوطنية، المهتمة بالتنمية الحضرية.ونود الإعراب لكم عن عميق تقديرنا للدور الطلائعي، الذي تقومون به من أجل تطوير المدينة العربية. كما نشيد باختياركم لمدينة مراكش، للمرة الثانية، بعد سنة 1990، لاحتضان هذه التظاهرة العربية الكبرى، رعيا لما لها من عراقة تاريخية، وعمق عربي، ورمزية الحوار بين الحضارات، والملتقيات العالمية .

وبهذه المناسبة ، نستحضر بكل تقدير ، المنجزات الهامة التي حققتها منظمتكم العتيدة، في خدمة الحواضر العربية، والتي أهلتها لتحظى بثقة الحكومات العربية، وتقيم علاقات متميزة مع جامعة الدول العربية، بفضل نبل أهدافها، وتجربة وحنكة المسؤولين عليها، وحجم ونوعية المدن المنخرطة في حظيرتها. وفي هذا السياق، تتجلى أهمية هذا اللقاء، سواء من حيث عدد وأهمية المشاركين، أومن حيث أهمية الموضوع، الذي اخترتموه لهذا المنتدى العربي للمدن، والذي يجسد تطلعكم إلى بلورة سياسة جديدة في تدبير المدن . سياسة للتنمية الحضرية تقوم على فتح المجال أمام المبادرات، وتفعيل سبل التعاقد والتشارك، من أجل تحقيق تنمية مستدامة للمدن العربية.

أصحاب السمو والمعالي، أصحاب السعادة عمداء المدن، حضرات السيدات والسادة،

في عالم تسوده العولمة والتنافسية، أصبحت المدن مدعوة أكثر مما مضى، لتوطيد علاقات التعاون الدولي اللامركزي والشراكة فيما بينها، ومع أطراف أخرى، وطنية وأجنبية والإفادة من خبرات المدن العالمية الكبرى التي نرحب بعمدائها ، سبيلها وهدفها تضافر الجهود، وتعبئة الموارد المادية والبشرية، واستغلال التجهيزات، لتحقيق برامج ومشاريع مشتركة. وعمادها في كل ذلك، احترام خصوصيات المدن وثوابت ومقدسات كل بلد، بما يضمن التنمية المستدامة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والثقافية، وتعمل على تعزيز مبادئ الديمقراطية المحلية، واللامركزية، وتلازمها مع اللاتمركز الإداري، واعتماد الحكامة الجيدة وسياسة القرب، محققة بذلك رفاهية وطمأنينة ساكنتها.وفي هذا الصدد، يتعين أن تلعب المدينة دور الشريك الحقيقي في مسلسل التنمية الشاملة، بما في ذلك تحقيق التنمية القروية، وتمثل قوة اقتراحية إلى جانب الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتفعيل مختلف الإستراتيجيات التنموية، على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، والبيئية. ومن الأكيد، أن الجماعات المحلية لم تعد فضاءات أو مؤسسات جامدة، بل تعتبر امتدادات لوحدات إدارية واقتصادية أخرى، تتفاعل مع بعضها البعض، في إطار من التكامل والتنافس في آن واحد. لذا، فإن قوتها أصبحت اليوم، تكمن في قدرتها على التآلف والتكامل والتآزر، والانخراط في أنظمة وشبكات تعاونية وتشاركية، وطنية ودولية.وفي نفس السياق ، فقد أضحى من مقومات الحكامة الجيدة، التحديد الدقيق لمحاور التنمية الحضرية، الكفيلة بتثمين المؤهلات التنافسية لمدننا، وإخضاع مجهود التنمية لمنطق التجديد والابتكار، واللجوء إلى تقنيات ترويج السياسة الترابية، واعتماد آليات فعالة للشراكة والتعاون. وتشكل هذه العوامل كلها عناصر للنجاح، لا غنى عنها، للارتقاء بمدننا إلى فضاءات للتساكن والعيش الكريم، في حفاظ على هويتها الأصيلة وطابعها الحضاري المتميز. وحتى نعطي للشراكة، باعتبارها آلية لتحقيق التنمية المستدامة، بمدننا وقرانا، كامل فعاليتها ومدلولها، لابد من تسخيرها عبر آليات التحفيز والتشجيع، لخدمة التنمية البشرية، حتى تستجيب للإشكاليات الاجتماعية. وذلك بتوفير الظروف المواتية لجلب الاستثمار، وتنشيط الشغل، والمحافظة على البيئة، والتقليص من الفوارق الاجتماعية، والفقر والتهميش والإقصاء، وبالتالي التصدي لنزوعات الانغلاق والتطرف والإرهاب.

أصحاب السمو والمعالي،

أصحاب السعادة عمداء المدن، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، كباقي الأقطار العربية الشقيقة، لواع كل الوعي، بالرهانات والتحديات الجديدة، التي تواجهها مدننا في شتى المجالات. وهذا ما جعلنا نحث حكومتنا والمنتخبين المحليين، في كل المناسبات، لوضع تصور إستراتيجي وشامل، من أجل النهوض بالوحدات الترابية، على اختلاف أنواعها ومستوياتها. تصور يقوم على مبدأ التعاقد والشراكة بين الدولة والجماعات المحلية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبناء أقطاب جهوية متجانسة جغرافياً، ومتكاملة اقتصادياً، ومنسجمة اجتماعياً وثقافياً، خدمة للمصلحة العامة وضماناً للتنمية الشاملة المندمجة. وكل ذلك في نطاق اعتبار التنمية الحضرية رافعة قوية لبنائها الموصول لمغرب موحد، وعصري، ومتقدم، مصون السيادة التامة، موحد التراب، متلاحم المكونات البشرية. وتعتبر برامج التنمية والتهيئة والتأهيل العمراني، التي حظيت بها مدن الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، في صدارة مسار الجهوية واللامركزية الذي نقوده، وتنخرط فيه كافة مكونات الأمة بقوة وإجماع.

وترسيخاً لهذا التوجه الديمقراطي التنموي الوحدوي، فقد اقترحنا مبادرة لتخويلها نظام حكم ذاتي، كحل توافقي ونهائي للنزاع المفتعل حول مغربيتها. وتعد مدينة العيون، الأثيرة لدى المغاربة قاطبة والشعوب العربية، التي تمثلون فئاتها الحضرية وقواها الحية، العضو الفاعل في منظمتكم، كمثيلاتها في شمال المملكة، خير مثال على نجاعة مقاربة الشراكة والتعاون، في بلورة برامج التنمية المحلية.

وإننا لندعو إلى ترسيخ التعاون الديمقراطي والتنموي الملموس بين المدن العربية،والارتقاء به، والترجمة الفعلية لعلاقات التوأمة والأخوة التي تجمعها، تدعيما لعمل منظمتكم، وجعلها قوة فاعلة في المحافل الدولية، للدفاع عن القضايا العادلة لأمتنا،والمساهمة في الدبلوماسية الموازية. وإننا لواثقون من أن هذه التظاهرة العربية المتميزة، ستشكل مناسبة سانحة لتعميق التفكير الجدي، والحوار البناء، وتبادل الخبرات بين الأشقاء العرب، لتقديم اقتراحات عملية وطموحة، وتفعيل العمل العربي المشترك، ودعم علاقات التعاون والشراكة بين المدن العربية، لجعلها فضاءات للمواطنة الكاملة، ومجالات للتساكن والتضامن، وليس مجرد بنايات عصرية، عديمة الروح العربية الأصيلة، في صلة الرحم والتراحم والتعارف.

ونود في الختام أن نجدد الترحيب بكم ضيوفاً كراماً في بلدكم الثاني المغرب، متمنين لكم طيب المقام بين ظهرانينا، في هذه المدينة العريقة التي يمتزج فيها، في انسجام، عبق التاريخ، ونسيم الحداثة، في تناغم بديع بين الأصالة والمعاصرة. وتلكم روح المدنية، وسر تألق المدن، وفي مقدمتها العربية، التي نحيي من خلالكم، إخواننا الأعزاء قادة بلدانها الأشقاء، وسكانها الكرام، رمز النهضة العربية.

أعانكم الله، وكلل بالنجاح والتوفيق أعمالكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية telegraafmpers@gmail.com ...
Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****عيد العرش/2007/07

النص الكامل لخطاب صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش

طنجة يوم 2007/07/30

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، اليوم الإثنين، خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين.

وفي ما يلي النص الكامل لخطاب جلالة الملك: "الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه شعبي العزيز، نخلد اليوم، الذكرى الثامنة لاعتلائنا العرش، في مرحلة تاريخية، حافلة بإصلاحات عميقة، وقضايا مصيرية. وفي سياق تحولات متسارعة، وتحديات، لا سبيل لرفعها إلا برؤية شمولية واضحة، وبالتخطيط المحكم للأسبقيات الملحة. والاستمرارية في تعزيز ما تحقق من منجزات. والنهوض بالإصلاحات، التي لا مناص منها، لبناء مغرب المستقبل. مغرب المبادرات والإنجازات، والأوراش وكسب الرهانات، مهما كان حجم التحديات. سبيلنا انتهاج المقاربة الديمقراطية، التشاركية، في اعتماد على الذات وعلى مواردنا البشرية، التي هي أفضل نعمة يمكن أن يطلبها الإنسان من خالقه.وإني أخاطبك، بصفتي أميرا للمؤمنين، مؤتمنا على قيادتك، بالبيعة والدستور. كما أتوجه إليك، باعتباري ملكا ـ مواطنا أستشعر الانشغالات الحقيقية لكل مغربي ومغربية، من خلال تفقدي الميداني لأحوالهم. وهو ما يجعلني حريصا، في نفس الوقت، على التوجهات الكبرى، والانشغالات اليومية للمغاربة قاطبة. ضمن نسق متكامل من الأسبقيات، لتعزيز الإصلاحات البنيوية المنجزة، وتسريع التفعيل الأمثل لتلك التي هي في طريق الإنجاز، والنهوض بأخرى جديدة.

شعبي العزيز، تعرف قضية وحدتنا الترابية منعطفا حاسما، أفرزته المبادرة المغربية للتفاوض، بشأن تخويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، في إطار سيادة المملكة، ووحدتها الوطنية والترابية.

وإننا لمرتاحون لموقف مجلس الأمن، والأمم المتحدة، في دعمها لمبادرتنا، ووصفها بالجدية والمصداقية، ولكل رعاية أممية مسؤولة وبناءة، للتفاوض الجاد والصادق بشأنها. كما نشيد بالقوى الفاعلة في المنتظم الدولي، والبلدان الشقيقة والصديقة، التي ساندتها. وهو ما جعلها تفرض نفسها على الأجندة الدولية. باعتبارها، شكلا ومضمونا، نمطا حديثا لتقرير المصير، مطابقا للشرعية الدولية غير المغلوطة.

ونود التأكيد، باسمك شعبي العزيز، على عزم المغرب الصادق على التفاوض الجاد، على أساس أمرين: أولهما أن بلادنا قد شاركت بحسن نية، في الجولة الأولى من المفاوضات. والمغرب على استعداد دائم للتفاوض على الحكم الذاتي فقط، كل الحكم الذاتي، ولاشيء غير الحكم الذاتي. وثانيهما، أن الحكم الذاتي المتوافق حوله، لن يكون إلا في إطار سيادة المملكة المغربية الكاملة والدائمة، غير القابلة للتصرف، والتي لا مساومة فيها، ووحدتها الوطنية المتلاحمة، التي لا تفريط فيها. وحوزتها الترابية غير القابلة للتجزئة. ومهما يكن مسار المفاوضات شاقا وطويلا، فإن بدنا سيتقى ممدودة إلى كل الأطراف الحقيقية، المعنية بالتسوية السياسية لهذا النزاع المفتعل، لإقناعها بالفرصة التاريخية، التي تتيحها. غايتنا جعلها انتصارا لجميع الأطراف، وللحق والمشروعية، وفرصة لتغليب روح الأخوة وحسن الجوار، والوحدة المغاربية.وإننا لواثقون من كسب مسار تقرير المصير التوافقي، بعون الله، وبفضل الإجماع الوطني، بمشاركة جميع الصحراويين، دونما إقصاء أو تمييز. داعين كافة رعايانا الأوفياء، أبناء الصحراء المغربية، المغتربين عن الوطن، أينما كانوا. ولا سيما المحاصرين بتندوف، للعمل على توسيع انخراط كل إخوانهم، في هذه المبادرة المحققة لمصالحتهم ولِمّ شملهم، وصون كرامتهم.وفي هذا السياق، نتوجه بعبارات الإشادة والتقدير، لقواتنا المسلحة الملكية.ولاسيما تلك المرابطة بأقاليمنا الجنوبية. مؤكدين لها سابغ رضانا. واعتزاز الشعب المغربي بصمودها، وبتضحياتها، في سبيل صيانة وحدة الوطن. وسنظل حريصين على النهوض بالأوضاع الاجتماعية، لكل فئاتها، بما فيها المتقاعدون.

ولتعزيز التحول الإيجابي، الذي أفرزته هذه المبادرة الواعدة، فإننا مطالبون بدعمها بمبادرات ديمقراطية وتنموية، في إطار استراتيجية شمولية. علاوة على التعبئة الجماعية، وتمتين الجبهة الداخلية. فالمبادرة غرس طيب، علينا أن نتعهده بالرعاية المستمرة. وسيلتزم المغرب بكل اتفاق سياسي على أساسها، مع جميع الأطراف الفعلية.وكيفما كان الحال، فلن يكون المغرب رهينة لحسابات الغير. بل سيمضي قدما في تطوره السياسي. سلاحنا الذي لا تحده قوة، هو رصيدنا الديمقراطي الثمين، والذي يحق لنا الاعتزاز به كنموذج متقدم في منطقتنا.وفي هذا السياق، فإن على الجميع أن يجعل من انتخاب مجلس النواب المقبل، موعدا جديدا لترسيخ الممارسة الديمقراطية المألوفة، وتجسيد إرادتك الحقيقية، وإقرار أغلبية حكومية ذات مصداقية ومعارضة فاعلة وبناءة، على أساس برامج ملموسة وهادفة، وليس شعارات فارغة مبتذلة للإصلاح والتغيير. فمن شأن ذلك أن يفضي إلى مزايدات عبثية، شعارها: "إصلاح الاصلاح وتغيير التغيير".وستجدني، شعبي الوفي، دوما في مقدمة المتصدين لكل خطاب مشكك في جدوى الانتخابات والأحزاب الوطنية. وكذا لكل الممارسات المغرضة، التي تستهدف مصداقيتها. فما بلغناه من نضج سياسي، يقتضي نبذ المفاهيم الخاطئة العدمية والتضليلية لحرمة الاقتراع.فالانتخابات ليست صراعا حول هوية الدولة أو مقومات نظامها. من إسلام وسطي منفتح، وملكية دستورية، ووحدة وطنية وترابية، وديمقراطية اجتماعية. فتلكم ثوابت تعد محط إجماع وطني راسخ. ولا وجود لدولة بدون ثوابت ومقدسات. كما أن جوهر الاقتراع، لا يكمن في التنافس حول الاختيارات الكبرى للأمة، التي هي موضع توافق وطني، وعماد التطور العصري. كدولة القانون والمؤسسات، والمواطنة القائمة على الالتزام بحقوق وواجبات الإنسان، والليبرالية الاقتصادية، والمبادرة الحر، والتضامن والعدالة الاجتماعية، والانفتاح على العالم. وهو ما نحن مؤتمنون على استمراره مهما تغيرت الظرفيات. وذلك في نطاق منظورنا للملكية المواطنة.وحتى لا تتحول ثوابت الأمة وخياراتها إلى مجرد شعارات؛ فإننا نسجل بارتياح التوجه الجديد للأحزاب الجادة. وهذا هو الأهم، لطرح برامج انتخابية محددة وواضحة.وذلكم هو المجال الفسيح لجدوى الانتخابات، المفتوحة أمام تنافس الهيئات الحزبية، وتحديد أسبقيات الولاية التشريعية القادمة لحسن تدبير الشأن العام ، وفق الاختيار الشعبي الحر. وهنا أريد التأكيد أن النظام الذي ارتضيناه، هو الملكية الفاعلة، التي لا تختزل في مفهوم أو سلط منفصلة تنفيذية، أو تشريعية أو قضائية. إنها الملكية المغربية الأصيلة التي عززناها بالمواطنة التنموية، في التزام بمشروعيتها، الدينية والتاريخية والدستورية والديمقراطية، ووفاء لكفاحها الوطني، وتضحياتها من أجل سيادة الوطن ووحدته وتقدمه، وما يميز شعبها وعرشها من تجاوب عميق.ومهما كانت مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية، فإننا نرى من الضروري استكمالها بالديمقراطية التشاركية العصرية. الأمر الذي يمكننا من الإفادة من كل الخبرات، الوطنية والجهوية، والمجتمع المدني الفاعل، وكافة القوى الحية للأمة، ومشاربها وتياراتها، أيا كان موقعها، والتي لها مكانتها لدى جلالتنا، ورأيها المحترم في الشأن العام، في نطاق سيادة القانون ودولة المؤسسات. وهذا ما يشمل القضايا المصيرية للأمة. وفي جميع الأحوال، فإننا ملتزمون بعرض مقترحاتها على المؤسسات الدستورية، والهيئات المختصة، للبت فيها.كما ننتظر من أحزابنا الوطنية، إبراز نخب مؤهلة لحسن تدبير الشأن العام، والمساءلة والمحاسبة على حصيلة أعمالها.ومن هنا أعول عليك شعبي الوفي، في استشعار جسامة المسؤولية الملقاة عليك، في حسن اختيارك لممثليك، من خلال انتخابات نزيهة، سيكون لنا موعد قريب للوقوف معك، على ما يلزم لجعلها محطة هامة، للمضي قدما من أجل تتويج الإصلاح المؤسسي التدريجي بتغيير شامل وأسمى.بيد أن هذا لا ينبغي أن يحجب عنا وجوب إعطاء الأسبقية، في المرحلة الراهنة، لمسألتين ملحتين: أولاهما، دعم ومواكبة الدينامية الإيجابية، التي خلقتها مبادرة الحكم الذاتي، في تعبئة شاملة لخوض المراحل المقبلة، والثانية: كسب رهان الاستحقاقات الانتخابية القريبة، لإفراز مشهد سياسي معقلن وسليم. عماده أغلبية منسجمة، تنبثق عنها حكومة متراصة. حكومة فعالة، قائمة على أقطاب محددة، متكاملة وناجحة، وفق أولويات السياسة العامة للبلاد. وليس مجرد اعتبارات سياسوية ضيقة، أو حسابات عددية. فمجالات العمل السياسي النبيل واسعة. ولا تنحصر فقط في الفوز بمقعد برلماني، أو منصب حكومي، بل تشمل المجال الفسيح والأقرب للمواطن، من خلال الصلاحيات الواسعة المخولة للجماعات المحلية. سواء كانت من الأغلبية أو من المعارضة، بفعل الانتخابات التي تمكنها من سلطة فعلية في تدبير شؤونك اليومية.

شعبي العزيز، إن تحصين مكاسبنا الديمقراطية، رهين بمواصلة مسارنا التنموي، وتوطيد الأمن والاستقرار وإدارة القرب. وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على إعطاء دفعة قوية للمشاريع الواعدة، للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، باعتبارها ورش عهد مفتوح باستمرار. وسنظل ساهرين، ميدانيا، على المتابعة والتقويم المستمر، لحسن إنجاز مشاريعها. ولن نسمح بأي توظيف مغرض أو مصلحي، يحولها لمجرد شعار أجوف. فهدفنا الأسمى ينبغي أن يظل النهوض بأوضاع الفئات، التي تعاني آفات الفقر والأمية، والتهميش والإقصاء، بما يكفل تحصينها من نزوعات التطرف والانغلاق والإرهاب. وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد أن الجميع مسؤول عن تحرير الطاقات الخلاقة والمتنورة للشباب، واستثمارها في الأعمال الخيرة. بدل تركها لقمة سائغة للظلاميين، الذين يشحنون ضعاف النفوس والعقول، بحملها على الأفعال الانتحارية، المحرمة شرعا وقانونا.وفي هذا السياق، نجدد تنويهنا بالإدارة الترابية، وبأسرة الأمن الوطني، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، مؤكدين موصول عنايتنا بكافة الساهرين على شؤون الدفاع والأمن. رعاية منا لأوضاعهم الاجتماعية، وتكفلا بأسرهم، بما هو جدير بتضحياتهم، في سبيل أمن المواطنين وحوزة الوطن. كما نعتز بما أبانوا عنه من يقظة وتعبئة ونفان، في التصدي للأفعال الإجرامية، من عدوان وإرهاب وترهيب.ونود الإشادة بروح المواطنة المسؤولة، التي أبداها المواطنون والمواطنات. إيمانا منهم بأن الأمن شأن المجتمع بأكمله. واثقين أن الإرهاب المقيت، لن ينال من توجهنا ، الذي لارجعة فيه. حريصين على تجفيف منابعه، باعتماد مقاربة شمولية، متعددة الأبعاد، تقوم على تعزيز الأمن الوطني، الذي أمرنا بمده بالوسائل المادية والبشرية اللازمة، في تكامل للعمل التنموي، مع الإبداع الثقافي والفكري، كفاعل قوي، في محاربة التطرف والظلاميين. مؤكدين ضرورة نهوض العلماء، والمثقفين وهيآتهم، بمسؤولياتهم في التوجيه والتنوير. وإذا كان من طبيعة الفكر أن يمر بفترات مد وجزر، فإنه من غير المقبول جعل أزمة الفكر تترك المجال فارغا للترويج لفكر الأزمة. فبلادنا في أمس الحاجة، لبعث صحوة دينية متنورة، ونهضة فكرية عصرية.

شعبي العزيز، لقد حققنا العديد من المكاسب، في إنجاز المشاريع المبرمجة، في القطاعات التي توافرت للحكومة فيها رؤية واضحة. مما جعل المغرب يصبح، ولله الحمد، ورشا كبيرا، تنتشر في ربوعه المشاريع الهيكلية، الوطنية منها والجهوية والمحلية. وما كان لنا لنحقق ذلك، لولا ثقة المواطنين والمستثمرين، والمصداقية التي يحظى بها المغرب لدى شركائه الأجانب، بفضل التزامه بالحكامة الجيدة.ولدعم هذه المكاسب، على الجميع أن يشمر على ساعد الجد وقوة الإرادة، لاستكمال الإصلاحات المنجزة والجارية، بأطلاق أوراش حيوية أخرى. ودعم المبادرات الحرة، بتشجيع وتحفيز الشباب على إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة. فضلا عن مساندة المقاولات الكبرى المواطنة. غايتنا المثلى توفير فرص الشغل المنتج للشباب. وذلك هو المحك الحقيقي لمصداقية أي برنامج سياسي.وهنا أقول: كفى من مجرد التشخيص النظري للأوضاع، ولمكامن الاختلالات. فلدينا من الدراسات الموضوعية، التي أنجزتها الهيآت والمؤسسات، ما يشفي الغليل. ولم يبق أمامنا إلا اقتراح برامج قابلة للإنجاز، آخذة بعين الاعتبار أسبقيات كل فترة.وياتي القضاء في طليعة القطاعات، ذات الأسبقية في المرحلة المقبلة. فالعدل يقدر ما هو أساس للملك، فهو قوام دولة الحق، وسيادة القانون والمساواة أمامه.ودعامة للتنمية وتشجيع الاستثمار. لذا يتعين على الجميع التجند لتحقيق إصلاح شمولي للقضاء، لتعزيز استقلاله الذي نحن له ضامنون. هدفنا ترسيخ الثقة في العدالة، وضمان الأمن القضائي، الذي يمر عبر الأهلية المهنية، والنزاهة والاستقامة. وسيلتنا صيانة حرمة القضاء وأخلاقياته، ومواصلة تحديثه وتأهيله، هيكلة وموارد بشرية ومادية، وإطارا قانونيا عصريا.وبنفس الحزم والعزم، فإننا نولي نفس الاهتمام، للتفعيل الأجود لإصلاح الورش المصيري، للتربية والتكوين، الذي لا مستقبل للأجيال الصاعدة، بدون الجرأة في معالجة معضلاته.ذلكم أنه برغم الجهود الصادقة، لتفعيل ميثاق التربية والتكوين، الذي يظل إطاراً مرجعياً مؤسسا، فإن النتائج الكمية، لم تحقق التغيير النوعي، والتأثير الملموس، في التربية القويمة، والاستجابة لحاجيات الاقتصاد.لذلك، يتعين الانكباب، قبل فوات الأوان، على مواصلة تعزيز الحكامة الجيدة في هذا القطاع، وإيجاد حلول موضوعية للقضايا العالقة، وفي طليعتها إشكالية التمويل، وعقلنة تدبير الموارد، ولغات التدريس، وتحديث البرامج والمناهج، والتركيز على محو الأمية. مع إعادة الاعتبار للمدارس العمومية، وتشجيع التعليم الحر، في نطاق تكافؤ الفرص.وترسيخا للحكامة الترابية، فإننا مصممون على توطيد اللاتمركز والجهوية مع وجوب تلازم الجهوية الناجحة، مع تفعيل نظام اللا تمركز الواسع والملموس، في إطار أقطاب محددة، تفوض لها السلطات المركزية، الصلاحيات والموارد اللازمة، من خلال مقاربة جهوية مندمجة.وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد، توجهنا الراسخ، لإقامة جهوية متدرجة ومتطورة.جهوية متضامنة تشمل كل مناطق المملكة، على أساس تقسيم جديد وصلاحيات موسعة. ضمن مسار مغربي-مغربي، بإرادتنا الوطنية الخالصة، مراعاة لخصوصيات كل جهة، بما فيها أقاليمنا الجنوبية. تلكم الأقاليم العزيزة، التي خصصنا لها، دون سواها، مبادرة للحكم الذاتي، كحل توافقي ونهائي للخلاف بشأنها. والكل في نطاق السيادة والوحدة الوطنية والترابية.ومن القضايا المصيرية، التي من الضروري استحضارها بقوة، وجوب تعزيز المكاسب المحققة في مجال التنمية القروية، باقتراح استراتيجية للتنمية الفلاحية.استراتيجية طموحة، تعتمد سياسة زراعية جديدة، ومقاربة شمولية وتنموية مستدامة لإشكالية ندرة الماء، كعامل حاسم على اعتبار الجفاف ظاهرة شبه هيكلية، يتعين معالجتها بسياسات عمومية ناجعة. ولكي نجعل التنمية المستدامة لبلدنا تسير بخطى متوازنة بين الحواضر والبوادي، فإنه ينبغي، النهوض بالتنمية الحضرية، ضمن سياسات متناسقة للمدينة، من شأنها جعل حواضرنا مجالا رحبا للعيش الكريم، وتجسيد القيم المغربية الأصيلة، في حسن الجوار والتضامن، والتمازج الاجتماعي.

ومن القضايا الأساسية، مشكل الطاقة، الذي يجب التصدي له عبر رؤية مستقبلية ضماناً للأمن الطاقي لبلدنا، وتنويع الموارد الطاقية الوطنية بأخرى بديلة، وترشيد استعمالها.

شعبي العزيز، مثلما ينبني مذهبنا في الحكم على تلازم الديمقراطية والتنمية، فإنه يقوم على تكامل سياستنا الداخلية والخارجية. فبفضل تطورنا المؤسسي والتنموي، المشهود بهما عالميا، تعززت مكانة المغرب وإشعاعه الخارجي. وفي هذا الصدد، نعرب عن ارتياحنا وإشادتنا بالخطوات الإيجابية، التي حققتها دبلوماسيتنا بقيادتنا. وذلك بنهج أسلوب حديث فاعل ومتفاعل، وفي ظرفية جهوية ودولية صعبة، محملة بشتى المخاطر والتحولات والمناورات. ويعود الفضل في ذلك، لتعبئة كل القوى الحية للأمة، وتضافر جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية. ضمن خطة مقدامة، قائمة على التعريف بعدالة قضيتنا الوطنية، وبالمصالح العليا لبلادنا، وانخراطنا القوي في القضايا الدولية الكبرى. ولتعزيز هذا التقدم، فإنه ينبغي للحكومة توفير كل الإمكانات المادية، والكفاءات البشرية لدبلوماسيتنا، دعما لحضورها، في مختلف أرجاء العالم، والمنتديات والمؤسسات الدولية. ولتكون في مستوى التحديات الجهوية والدولية. وبفضل سياسته الخارجية الرصينة، فقد أصبح المغرب شريكا فاعلا في الأجندة الدولية ، مساهما في مقوماتها الأساسية. بما في ذلك الحفاظ على السلم والأمن ومحاربة الإرهاب. وتعزيز التعايش والتفاعل بين الحضارات والديانات، والالتزام بحقوق الإنسان والنهوض بأوضاع المرأة. وكذا تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، في إطار الحكامة الجيدة.ولتجسيد الالتزام بهذه المقومات، فإن للمغرب أسبقيات جيو-سياسية محددة. فبروح التضامن، ما فتئنا نعمل على مساندة ودعم شعوب قارتنا الإفريقية الشقيقة، وخاصة في بلدان الساحل وجنوب الصحراء، والإسهام في تحقيق أمنها واستقرارها وتنميتها البشرية، والحفاظ على سيادتها ووحدتها الوطنية والترابية، والتصدي للمعضلات التي تعانيها. فضلا عن دعم التعاون بين بلدان الجنوب، والانخراط في المشروع الطموح للاتحاد المتوسطي.وبنفس الإرادة الصادقة، نعمل على توطيد وشائج الأخوة المتينة، والتعاون المثمر، والتضامن الفعال، التي تجمعنا بالدول العربية الشقيقة. ولا سيما في المجال الاقتصادي، باعتباره أساس العمل العربي المشترك. كما نؤكد دعمنا للقضايا العادلة لأمتنا. وفي طليعتها حق الشعب الفلسطيني الشقيق، في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. دولة مبنية على سيادة القانون وحكم المؤسسات، بالقيادة الشرعية لأخينا فخامة الرئيس محمود عباس، الذي ندعم جهوده الصادقة من أجل تحقيق المصالحة، وصون وحدة الشعب الفلسطيني، في التزام بالشرعية الوطنية والدولية، ومبادرة السلام العربية والأوفاق المبرمة بين الأطراف المعنية. كما نساند كل المبادرات الهادفة لاستتباب الأمن والاستقرار، بكل من العراق ولبنان والسودان والصومال، في نطاق احترام سيادتها وحوزتها. وعلى هذا الأساس، يشكل بناء الاتحاد المغاربي، توجهاً راسخاً في سياستنا الخارجية، ونقطة تقاطع لأولوياتها.

شعبي العزيز، إذا كان من ميزة، يمكن أن ينعت بها المغرب في المرحلة الراهنة، فهي وصف مجلس الأمن الدولي، ومن خلاله المجتمع العالمي قاطبة، لمبادرتنا للتفاوض بشأن الحكم الذاتي، بالجدية والمصداقية. وإننا لنعتبر أن هذا الاعتراف الدولي، ينطبق على كل الإصلاحات العميقة، التي أنجزناها جميعا، والتحولات التي نقودها بمعيتك، بكل حزم وعزم. بيد أن هذه الجدية والمصداقية، بقدر ما هي تشريف لنا ، فإنها مسؤولية وتكليف، ومدعاة لمضاعفة الجهود، والتعبئة الشاملة من أجل الحفاظ على هذا الرصيد الثمين. ذلكم الرصيد الذي بنيناه بالثقة في قدراتنا الذاتية، وتقدير العالم لصواب اختياراتنا، وصدق التزامنا. وسأظل ـ كما عهدتني- شعبي الأبي، الملك- المواطن. وفي طليعة المناضلين، ميدانيا، في كل أرجاء الوطن وخارجه، حريصا على ترسيخ الوحدة والديمقراطية، والتنمية والتقدم، والتضامن والتفاعل القوي، مع العالم الخارجي وتحولاته، في حفاظ على الهوية المغربية الأصيلة. غايتنا المثلى تحقيق المواطنة الكريمة، لكل مغربي ومغربية، داخل الوطن أو في ديار المهجر. سبيلنا في ذلك، إيمان عميق، وعزم وثيق، ونضال وصمود لا هوادة فيهما. وإقدام مسؤول لا يعرف التهور، وإرادة لا يثنيها الفتور. وأمل وازن لا يخالطه الغرور، سلاحنا القوي هو الالتحام الدائم بين العرش والشعب، الذي مكننا على الدوام من تخطي كل مصاعب الطريق. مستلهمين باستمرار روح التضحية والتفاني في خدمة الوطن، التي جسدها محرر الأمة، جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، وباني الدولة الحديثة، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، نور الله ضريحهما. مستحضرين بكامل التقدير تضحيات رفاقهم في الوطنية الحقة، ومنوهين بالمنخرطين بقيادتنا لاستكمال بناء مغرب المواطنة الملتزمة، بتوفيق من الله وعونه. "ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا". صدق الله العظيم.والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****

حفل أداء القسم للضباط المتخرجين من مختلف المدارس والمعاهد العسكرية العليا

كلمة جلالة الملك خلال حفل أداء القسم للضباط المتخرجين من مختلف المدارس والمعاهد العسكرية العليا

تطوان يوم 2007/07/31

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه. معشر الضباط، يسعدنا أن نستقبل خريجي مختلف المدارس والمعاهد العسكرية والأمنية، لأداء القسم أمام جلالتنا، بصفتنا القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة، للقوات المسلحة الملكية، معتزين بما وفرناه لهم من تكوين جيد وحديث.

وإننا لحريصون على التأهيل المستمر لقوات الدفاع والأمن والإدارة الترابية، وعلى النهوض بأوضاعهم الاجتماعية، وبأحوال أسرهم، المشمولين بموصول عنايتنا.كما نعرب عن عميق تقديرنا، لما تقوم به قواتنا من مهام نبيلة، سواء في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، أو في السهر على أمن المواطنين، أو في المساهمة في أوراش التنمية.

وقد قررنا إطلاق اسم المجاهد الكبير، والعلامة النحرير، الشيخ ماء العينين، أكرم الله مثواه، على فوجكم. باعتباره الرمز الشامخ، لجميع قبائل الصحراء المغربية، ورعايانا الأوفياء بها، في مقاومتهم الصامدة للأطماع الاستعمارية. مجسدا بذلك تعلقهم بالعرش العلوي المجيد، وتمسكهم بمغربيتهم، ووحدة المملكة الترابية والوطنية، بين شمالها وجنوبها. في ولاء مكين لملكهم أمير المؤمنين.

ووفاء دائم للبيعة الخالدة، المجسدة لروابط السيادة الكاملة للمملكة على صحرائها، والتي لم تنقطع عبر التاريخ.فكونوا، رعاكم الله، في مستوى مايرمز إليه هذا الإسم التاريخي، من وطنية حقة، وغيرة صادقة على المقدسات، في التزام راسخ بشعاركم الخالد : الله، الوطن، الملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

ثورة الملك والشعب****2007****

نص الخطاب الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

تطوان يوم 2007/08/20

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز، يتزامن احتفاؤنا اليوم، بمشاعر الاعتزاز، بذكرى ثورة الملك والشعب الخالدة، وبعيد الشباب المجيد، مع الانطلاقة الرسمية الوشيكة للحملة الانتخابية، لاقتراع سابع شتنبر المقبل.

ففي هذا الموعد، الذي يشكل مرحلة متقدمة في مسارنا الديمقراطي، ستختار بإرادتك الحرة، بين برامج ومرشحي الأحزاب المتنافسة، لعضوية مجلس النواب الجديد. وكما وعدتك في خطاب العرش، فإنني أتوجه إليك، في موضوع الانتخابات، لا للتأثير أو التدخل فيها، الذي حرمته على نفسي مثلما يمنعه القانون على الجميع ، باعتبار نزاهة الانتخابات هي جوهر الديمقراطية وروحها. فالالتزام التام بنزاهة الانتخابات وتخليقها، وبحرمة الاقتراع، يبدأ من خديمك الأول، الملك أمير المؤمنين، رمز وحدة الأمة، بكل مكوناتها، وحامي حمى الملة والدين، الحريص على مصالحك العليا، بجعلها تسمو فوق أي اعتبار، مستحضرين تطورنا السياسي، بمكاسبه الكبرى.وهكذا، أصبحت الانتخابات منتظمة، بيد أن الانشغال بها لا يعني التأثر السلبي بظرفيتها وانتظار تنصيب الحكومة القادمة، وهذا ما يقتضي أن تتحمل كل المؤسسات والفاعلين مسؤولياتهم في عمل مستمر. فالقضايا المصيرية، والأوراش والإصلاحات الهيكلية الكبرى، وضمان الأمن والاستقرا ر، لا تقبل التوقف والانتظار. وبعون الله، فقد تمكنا جميعا من توفير إطار عصري وفعال، محفز على المشاركة المواطنة، من معالمه البارزة : مدونة انتخابية حديثة، تفسح مجال المشاركة المتكافئة لكل الأحزاب في الاقتراع، قانون جديد لتأهيل الأحزاب وتمويل شفاف لعملها، حياد إداري إيجابي وحازم، مراقبة قضائية مستقلة، حضور فاعل للمجتمع المدني، ولوسائل الإعلام، في التوعية والمتابعة، فضلا عن التمثيل النسوي، الذي نريده أكثر إنصافا للمرأة.وهذا ما جعل الممارسة السياسية تبلغ مرحلة متقدمة من النضج، حيث تتنافس على كسب ثقة الناخبين أغلبية تدافع عن حصيلة عملها ومشاريعها المستقبلية وتحاسب عليها، وفي مواجهتها، معارضة متعددة، تأخذ بعين الاعتبار المكاسب الوطنية وتقترح برامجها البديلة في إطار انتخابات تنافسية.وبدورها، فإن الحملة قد عرفت تجديداً ملحوظاً، في شكلها ومضمونها ومراحلها، فهي لم تعد مجرد فرصة موسمية عابرة لرفع شعارات حماسية ومطالب نضالية عامة، أو مطية للتضليل والتدليس، بل أصبحت مفتوحة ومتضمنة لبرامج متعددة يتم التعريف بها بوسائل اتصال حديثة ومضبوطة.ومهما يكن التقدم السياسي الذي حققناه، فهل يجوز القول : إننا قد بلغنا درجة الكمال الديمقراطي؟ وهل من المعقول النزوع إلى تحجيم الاقتراع باعتباره مجرد حلقة دورية، في مسلسل انتخابي معتاد؟ كلا، إن للانتخابات حرمتها ودورها الحاسم في اختيارك، شعبي العزيز، لمن يدبر الشأن العام ويراقبه، أغلبية ومعارضة. كما أنها تساهم، بإرادتك الحرة، في بلورة أسبقيات الولاية التشريعية الجديدة. لذلك، لا ينبغي تبخيس قيمتها أو التشكيك في جدواها. كما أ نه لا مبرر للمبالغة في تهويلها وكأنها غاية في حد ذاتها أو نهاية مطاف المسار الديمقراطي الذي لا حد لكماله.وعلى هذا الأساس، أقول لموا طنينا : إن الانتخاب من مقومات المواطنة المسؤولة، ولإعطاء عملية الاقتراع شحنة قوية ودائمة، يتعين دعمها بالمشاركة الديمقراطية، مشاركة موصولة لا تنحصر في يوم الاقتراع، بل تتطلب الانخراط الدائم في أوراش التنمية والمواطنة.إنكم بالإدلاء بأصواتكم، لا تختارون من يمثلكم للسنوات الخمس المقبلة فقط، وإنما تحددون أيضا مستقبلكم ومستقبل أبنائكم وبلدكم. فعليكم ألا ترهنوا مصيركم ببيع أصواتكم وضمائركم لمن لا ضمير ولا أمانة له، ففي ذلك تنازل منبوذ عن حقكم الدستوري في الانتخاب الحر ، وتفريط غير مقبول في شرف مواطنتكم وكرامتكم.لذا، يتعين على الجميع التصدي، بروح المواطنة وقوة القانون ، للعابثين بالانتخابات والمتاجرين بالأصوات ولإفسادها بالمال الحرام والغش والتدليس والتزوير. فلا مكان للممارسات المخالفة للقانون، في كل المجالات، مهما يكن مرتكبوها. فمحاربة الرشوة والفساد واستغلال النفوذ وإقطاعيات الريع وتوزيع الغنائم مسؤولية الجميع : سلطات وهيآت، مواطنين وجماعات، وذلكم في نطاق دولة المؤسسات والحكامة الجيدة.وإننا لندعو مواطنينا، للانخراط في العمل السياسي النبيل، غايتنا المثلى توسيع المشاركة الشعبية في التنمية. فمن لا يمارس السياسة الفاضلة بالمواطنة الملتزمة، فإن السياسة الرذيلة تستغله بالأساليب التضليلية لأغراض مقيتة : انتهازية أو عدمية مرفوضة، متطرفة أو إرهابية محرمة. لذا ينبغي مواصلة التصدي لنزواعتها ولكل أعداء الديمقراطية، سلاحنا في ذلك، الدولة القوية للحق والمؤسسات، والتنمية الشاملة، والأمن الحازم، وسلطة القضاء المستقل، الحريصين على الالتزام التام للجميع بسيادة القانون. فالسياسة ليست حكرا على فئة معينة، وإنما هي شأن كل المغاربة في الداخل والخارج. وفي هذا الإطار، ستعرف هذه الانتخابات، مكسبا جديدا، بتعميم حق المشاركة فيها، بأرض الوطن، على كافة أجيال جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج، مؤكدين لهم فائق عنايتنا بصون كرامتهم، وتعزيز مواطنتهم الكاملة. وما هذه المشاركة الانتخابية إلا خطوة أولى في مسار تشاوري متدرج غايته إدماجهم المشروع في مختلف المؤسسات التنفيذية والنيابية والاستشارية الوطنية.وفي نفس السياق، ستكون الخطوة المقبلة، في المشاركة المؤسسية الفعالة لجاليتنا بالخارج، هي إحداث مجلسها الأعلى ريتما يرفع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مقترحاته بشأنه، إلى نظرنا السديد. وذلك لتنصيبه في الأمد القريب.

شعبي العزيز، باعتبار الأحزاب فاعلا أساسيا في كسب رهان أي اقتراع، فإنني أتوجه إليها بالقول : إنه لا ديمقراطية حقة، بدون أحزاب قوية، أحزاب فاعلة متحملة لمسؤوليتها في جعل الانتخابات تنافسا شريفا بين مشاريع مجتمعية ، وليس لخوض صراعات شخصية أو استعمال الديماغوجية. فالتنافس التنموي هو المحك الفعلي للممارسة الديمقراطية السليمة.لذلك يتعين على الأحزاب، العمل الميداني على توعية وتحفيز الناخبين على المشاركة، ببرامج واضحة، قابلة للتطبيق. وفي نفس السياق، نجدد تعليماتنا لحكومتنا، لمواصلة اعتماد الحياد الملتزم بسيادة القانون في مختلف مراحل العملية الانتخابية، وذلك بالردع القوي والزجر الحازم لكل الخروقات.كما نؤكد على الدور الحاسم للقضاء في صيانة حرمة الاقتراع ومحاربة الفساد بكل أنواعه والبت في صحة الانتخاب في كل مراحله، بتنسيق بين كافة السلطات العمومية التي أناط بها القانون مسؤولية تنظيم الانتخاب ومراقبة نزاهته.كما أن على العدالة، ولاسيما قضاء النيابة العامة، التحلي بالمزيد من اليقظة والتعبئة، وإجراء التحريات، بكل موضوعية وتجرد، في كل الشكايات والطعون. أما البت فيها، فيعود لقضاء الحكم، بما يلزم من سرعة ونزاهة وصرامة، وفي استشعار لكون العدل من أمانة أمير المؤمنين، الضامن للاستقلال التام للسلطة القضائية، عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفي احترام لمبدإ فصل السلط، وعدم الانسياق لأي تأثير على الالتزام الواجب للقاضي، في كل القضايا، بالتقيد بسيادة القانون.

وبفضل ما تعرفه بلادنا من تحديث ديمقراطي، فإن إنجاح الانتخابات المقبلة، يقتضي الانخراط المسؤول لوسائل الإعلام، ولفعاليات المجتمع المدني في توعية المواطنين ومتابعة الانتخابات وملاحظتها إلى جانب مختلف الهيآت المعنية، كل في مجال اختصاصه، وفي طليعتها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باعتبار حرية الانتخاب من الحقوق الإنسانية الأساسية.

وإننا لنتطلع إلى أن يسمو كافة الفاعلين إلى المستوى الأمثل لإيثار المصلحة العليا للوطن. وفي هذا الصدد، ندعو ،على وجه الخصوص، الأحزاب، التي نكن لها كل التقدير، لاحترام الإرادة الشعبية الحرة وتنزيه الاقتراع عن كل الشبهات والتركيبات المصطنعة والحسابات الضيقة التي لا نرتضيها لمصداقية المشهد السياسي السليم المنشود.

شعبي العزيز، لقد شكلت ثورة الملك والشعب، ملحمة تاريخية، من أجل حرية الوطن والمواطنين.فبفضل التضحيات الجسام، التي بذلها جيل الوطنية، حررنا ووحدنا تباعا، أجزاء الوطن. وها نحن اليوم، نواصل النضال ضد أي محاولة للنيل من سيادتنا ووحدتنا الترابية. كما نقود، بكل ثقة وحزم، مسيرة تجديد هذه الثورة، لبلوغ هدفها الأسمى والأصعب، ألا وهو تحفيز المبادرات الخلاقة، لكل مواطن ومواطنة، وتشجيع استثمارها المنتج ، هدفنا الأسمى توفير أسباب العيش الحر الكريم لكل المغاربة.وفي ذلكم خير وفاء، لأرواح أبطال ثورة الملك والشعب الخالدة، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا، المنعمان جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني أكرم الله مثواهما، ولتضحيات كل الشهداء والمناضلين الأ برار. كما أنه خير سبيل لتكريم مواطنينا وشبابنا، الذي نحرص على تأهيله وتحفيزه على العمل، حاملا مشعل المواطنة، كما حمل أسلافه مشعل الوطنية.وبنفس روح الغيرة الوطنية الصادقة، والمواطنة المسؤولة، ستجدني، شعبي العزيز، كما عهدتني دوما، ناهضا بأمانة قيادة كل مكونات الأمة، من أجل مواصلة بناء مغرب التقدم في تشبث بهويته الأصيلة.

إنه المغرب التنموي الديمقراطي الذي يجب عليك استحضاره، شعبي العزيز، دوما وعلى مدى الحملة، ولا سيما عندما تخلو مع ضميرك الحي، في معزل التصويت، حيث ستختار لنفسك ولوطنك، بكل حرية ومسؤولية، الأجدر بتقلد أمانة النيابة عنك بما تفرزه صناديق الاقتراع باعتبارها سلطة الاحتكام الديمقراطي، المجسد لحسمك بين برامج وخطابات متعددة، سائلين الله تعالى أن يجعلنا جميعا، من ""الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه"". صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Aljazirapress@yahoo.nl Mediablogs en onderzoeken

****2007****

افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى

نص الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى

الرباط يوم 2007/10/12

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

نفتتح بعون الله وتوفيقه، الولاية التشريعية الثامنة، التي لا نعتبرها جديدة فقط بانتخاب مجلس النواب، بكامل الشفافية والحرية. ولكن أيضا في جوهرها. وذلكم اعتبارا لما ننتظره خلالها، من مواصلة تغيير مناهج وبرامج العمل البرلماني والحكومي، غايتنا تعزيز مصالحة المواطن مع المجالس المنتخبة، بجعلها رافعة قوية للتنمية والديمقراطية.ونتوجه بالتهنئة لأعضاء مجلسكم الموقر، مؤكدين تقديرنا للأحزاب الجادة، ومن خلالها للمواطنين، الذين لم تكن مشاركتهم المواطنة في الانتخاب، بروح التنافسية والثقة، في مسارنا السياسي المتقدم، لتنحصر في يوم الاقتراع فقط، وإنما ينبغي أن تكون تجسيدا للتعبئة الدائمة، ولإعادة الاعتبار لنضالية العمل السياسي، من قبل كل الفاعلين.ولن يتأتى ذلك، إلا بالقطيعة مع البؤس، سياسة وواقعا. فالسياسة بمعناها النبيل، ليست مجرد حملة انتخابية، أو وصلة إشهارية، بل هي فن الممكن بين الحاجيات والإمكانات، والتوعية الدائمة للشعب، والعمل التنموي الميداني، الكفيل بإيجاد حلول ملموسة لمعادلتها الصعبة. فالفرق بين الواقع والأمل، هو العمل، ثم العمل، ثم العمل. الذي جعله الله مقدما على العبادة.

كما أن النيابة عن الأمة ليست امتيازا، أو ريع مركز، أو حصانة لمصالح شخصية، بل هي أمانة جسيمة والتزام بالصالح العام.

وتلكم سبيلنا للانخراط الجماعي في البناء الديمقراطي التنموي، الذي نحرص على توسيع فضائه، ليشمل كل القوى الحية للأمة، وفي مقدمتها جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج، التي سنواصل هذا المسار التدريجي، لإدماجها في الحياة الوطنية، بوضع اللبنة الجديدة لإقامة المجلس الأعلى الخاص بها.واستخلاصا للعبرة وتفعيلها في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، المحلية والجهوية، فإنه يجدر الاستعداد الجيد لها، ليس بالملامسات الديماغوجية، والحسابات الضيقة، وإنما بالتأهيل السياسي الشامل لكل الفاعلين والمؤسسات والتنظيمات، وخاصة منها الأحزاب السياسية بتجاوزها للملاءمة الشكلية مع إطارها القانوني، إلى التفاعل مع مستجدات المجتمع المغربي ومتغيراته.وهذا ما يقتضي من الجميع القرب الدائم من المواطن وانشغالاته، بعيدا عن الاغراءات الوهمية والوعود التضليلية، المحرفة لقيم الدين والمواطنة.ويظل هدفنا الأسمى تأهيل كل الفاعلين، في أفق الإصلاح المؤسسي، الذي يتوخى ترسيخ التطور الديمقراطي والتنموي، بالحكامة الجيدة. وذلك في التزام بمقدسات الأمة وثوابتها.فعلى الجميع أن ينكب على تحقيق ما هو أهم بالنسبة للمواطن. ألا وهو، بكل بساطة، عيش حر كريم قوامه: وطن موحد. أمن واستقرار. تعليم جيد. تربية صالحة. شغل منتج. اقتصاد تنافسي. سكن لائق. تغطية صحية. إدارة فعالة ونزيهة. قضاء عادل ومستقل. كرامة موفورة. ومواطنة كاملة، حقوقا وواجبات.

وإن تلبية هذه المطالب الشعبية التي كانت موضوعا للتنافس الانتخابي، تقتضي تصريفها في ثلاثة توجهات أساسية للعمل الحكومي والبرلماني. وهي قضية مصيرية، ومقومات دولة، وأسبقيات ملحة.

ويعد تحصين الإجماع، حول وحدتنا الترابية، القضية المصيرية الأولى للوطن والأمة، إذ يتعين مواصلة العمل، على حشد المزيد من الدعم لمبادرتنا، المقدامة وذات المصداقية، للحكم الذاتي، بغية الحسم الدولي النهائي، للمنازعة المفتعلة حول مغربية صحرائنا.

ثانيها توطيد ركائز الدولة القوية بسيادة القانون، والحفاظ على الهوية الوطنية، في انفتاح على العصر. فضلا عن دعم الأمن والاستقرار، والتحصين من نوازع التطرف ومخاطر الإرهاب.

وثالثها، التركيز على ثلاث أسبقيات ملحة. وفي مقدمتها، مواصلة الإصلاحات، وتعزيز المكاسب السياسية وحقوق الإنسان، والمشاريع الهيكلية الكبرى، والإدارة الترابية، والسياحة والإسكان، والتوازنات الماكرو-اقتصادية، والإنتاجية والتنافسية، وتحديث القطاعات العمومية، وتحفيز المبادرة الحرة، وتشجيع المقاولة المنتجة، والقطاع الخاص. وبموازاة ذلك، يتعين إعطاء دفعة قوية، لبعض القطاعات، قصد الرفع من وتيرة إنجازها. وفي صدارتها، كسب الرهان الحيوي، للإصلاح العميق للتربية والتكوين، الذي يتوقف عليه مستقبل الأجيال الحاضرة والصاعدة. وإننا لندعو الحكومة المقبلة لأن تسارع إلى بلورة مخطط استعجالي، لتعزيز ما تم تحقيقه، وتدارك ما فات، من خلال التفعيل الأمثل لمقتضيات الميثاق، واعتماد الحلول الشجاعة والناجعة للمعضلات الحقيقية لهذا القطاع الحيوي، وذلك بتشاور وتنسيق مع المؤسسة الدستورية التمثيلية، للمجلس الأعلى للتعليم.كما يتعين ترسيخ الحكامة الجيدة. بالإصلاح الإداري، وتأهيل وتحديث الاقتصاد، للحد من معضلة البطالة، وإيجاد الشغل، مع مواصلة التعبئة حول مبادرتنا الوطنية للتنمية البشرية. لمكافحة الفقر والإقصاء والتهميش.بيد أن التفعيل الأمثل لهذه الأوراش التنموية، لن يستقيم إلا بالجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري، اللذين نعتبرهما عماد الدولة العصرية.كما أنه لن يكتمل إلا بإصلاح العدل وتحديثه وتأهيله، دعما لاستقلاله، وللأمن القضائي، ولسيادة القانون والتنمية. وإننا لعازمون على الإعداد التشاوري الواسع والمتخصص، لميثاق وطني مضبوط، للتغيير العميق والشامل للقضاء.

كما يتعين أن تكون من بين الأسبقيات الجديدة، مأكدناه، من اعتماد سياسة فلاحية وطاقية ومائية جديدة. فضلا عن التنمية الترابية ، الحضرية والقروية.

ويبقى انخراط المواطن، في كل مناحي الحياة العامة، شرط نجاح أي سياسة أو إصلاح.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين، لقد ذكرنا برهانات الولاية التشريعية ، نهوضا بالأمانة العظمى الملقاة على عاتقنا، ومن خلال الوقوف الميداني على أحوال شعبنا الأبي، بكل فئاته، وبمختلف جهات المملكة.

ونهوضا بأمانتنا في السهر على حسن سير المؤسسات الدستورية، فمن واجبي التأكيد على أنه بقدر حرصنا على تكوين حكومة متراصة ومنسجمة، مدعومة من قبل أغلبية برلمانية، وتحاسبها معارضة بناءة. فإننا نريد برلمانا أكثر فعالية .

برلمانا يمارس بنجاعة، كافة اختصاصاته التشريعية والرقابية والتمثيلية، يشكل قدوة للمؤسسات الدستورية، في نهوضها بصلاحياتها كاملة، فلا شيء يحول دون ذلك، إلا في نطاق الدستور، وفصل السلط وتوازنها وتعاونها، الذي نحن على تكريسه ساهرون.

برلمانا يساهم في زيادة الإشعاع الدولي للمغرب، مستحضرا كل الاستحقاقات المقبلة، ومنها دخول اتفاقيات التبادل الحر حيز التنفيذ، ورفع تحديات العولمة في انتهاج لدبلوماسية برلمانية محترفة .

إنه البرلمان الذي يستكمل مصالحة كل المواطنين مع المجالس المنتخبة. وهو ما يتطلب إجراء قطيعة مع بعض المظاهر والسلوكات المشينة، التي تسيء لصورة المؤسسة التشريعية، وتمس بمصداقية العمل النيابي والسياسي.

كما ينبغي العمل على تفادي أي خلط في الأدوار، بين ما هو وطني من صميم اختصاص البرلمان، وماهو محلي من صلاحيات الجماعات الترابية. فالبرلمان ليس جماعة محلية.

لذلك أحرص على أن يظل في قمة الصرح الديمقراطي، في انكبابه على السياسات والقضايا الوطنية الكبرى، الداخلية والخارجية.

وبما أنه لا يمكن تصور حياة سياسية ولا نجاعة العمل الحكومي ، بدون معارضة إيجابية ومسؤولة، فإنه يجدر الإصغاء لأفكارها، متى كانت بناءة، ساعية في سبيل صالح الأمة ، شأنها في ذلك شأن الأغلبية.

إن التعارض الحقيقي، الذي علينا مواجهته، هو بين الديمقراطية والتسلط. والتقدم والتخلف. والعمل والتواكل. والانفتاح والانغلاق.

وفي نفس السياق، وكما أكدت ذلك من أعلى هذا المنبر، فإني أدعو للتنسيق والتعاون بين المجلسين، في اتجاه عقلنة وترشيد عملهما باعتبارهما برلمانا واحدا، تتكامل فيه الأدوار، وليس برلمانين مختلفين.

لقد قطع المغرب الكثير من الأشواط، في مساره السياسي المتقدم، وتغلب على العديد من الأزمات والمعضلات. وذلك بفضل قيادتنا الحازمة، ومنهجنا في الحكم، وجهود وتضحيات جميع المغاربة، وانخراطهم في الأوراش التنموية التي أطلقناها. سلاحنا الذي لا يقهر هو الخيار الديمقراطي الذي لا رجعة فيه.

وسأظل، كما عهدتموني، الخديم الأول للشعب المغربي الأبي، الساهر الأمين على ثوابت الأمة ومقدساتها، حريصا على الوقوف الميداني على إنجاز الإصلاحات الهيكلية الكبرى التزاما مني بعهد البيعة المقدسة.

والله تعالى نسأل، في هذه الأجواء الروحانية، لشهر رمضان الفضيل، أن يعينكم، ويسدد على طريق الخير والصالح العام خطاكم، للنهوض بمسؤولياتكم الجسيمة.

فهنيئا لكم ولشعبنا الوفي بعيد الفطرالسعيد، أعاده الله علينا جميعا، ونحن بأماناتنا قائمون ولعهودنا راعون .

"فذكر إنما انت مذكر، لست عليهم بمصيطر".

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Mediablogs en onderzoeken Aljazirapress@yahoo.nl

****2007****

المكانة الفريدة التي تحتلها العلاقات بين بلدينا الصديقين

الكلمة السامية التي ألقاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها جلالته بالقصر الملكي بمراكش على شرف فخامة الرئيس الفرنسي السيد نيكولا ساركوزي

مراكش يوم 2007/10/23

" الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.
فخامة السيد رئيس الجمهورية، أصحاب السمو والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة، يسعدنا أن نستقبل، في هذا المساء البهيج، صديقنا الكبير، فخامة السيد نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، والوفد الهام المرافق له، مرحبين بهم بمراكش، هذه الحاضرة العريقة التي ترمز إلى التقاليد المغربية الأصيلة وقيم الانفتاح والتسامح.
وإننا لسعداء، بأن نكرّم في شخص فخامتكم، رئيس أمة عظيمة، يكن لها المغاربة عميق التقدير والاعتبار لما تجسده من قيم الحرية والمساواة.لقد اخترتم، فخامة الرئيس، أن تخصوا المغرب بأول زيارة دولة تقومون بها خارج أوروبا، وهو ما يؤكد المكانة الفريدة التي تحتلها العلاقات بين بلدينا الصديقين.
وإن ارتياحنا لما حققته شراكتنا من تقدم في شتى المجالات لا يوازيه إلا عزمنا الراسخ على جعل هذه الشراكة النموذجية أكثر متانة وأوفر عطاء.
ونود بهذه المناسبة أن نشيد ، بكل اعتزاز، بجميع الفاعلين الفرنسيين والمغاربة الذين يساهمون، بفضل ما لديهم من مواهب وديناميةوروح الالتزام، في إثراء هذه العلاقات، وتوسيع وتنويع مجالاتها.
وإن الحضور الوازن، لممثلي المقاولات الفرنسية الكبرى لخير شاهد على حيوية الشراكة القائمة بين بلدينا في مختلف الميادين والمفيدة للطرفين.
كما أن الانخراط المتزايد للنسيج الجمعوي ببلدينا في أعمال تقوم على القرب من المواطن ليجسد مدى تنوع علاقاتنا وما يطبعها من روح إيجابية ومبادرات نموذجية.
وإ ن هذه العلاقات ما فتئت تزداد متانة وعمقا بفضل رجال ونساء يساهمون، من خلال رصيدهم الشخصي والإنساني، في التقريب بين شعبينا. وإني لأعتبر هذه المناسبة فرصة ثمينة للتنويه بما تقدمه جالياتنا من مساهمة متميزة في توطيد عرى الصداقة والتقدير، التي تجمع بين شعبينا، وذلكم، فخامة الرئيس، خير دليل على ما تزخر به شراكتنا من طاقات هائلة وما تفتحه من آفاق واعدة.
لذلكم أهيب بكافة الفاعلين أن يضيفوا إلى تاريخنا العريق صفحة أخرى تواكب وتيرة تطور المغرب الجديد الذي يخطو بكل عزم وثبات على درب الحداثة والتقدم والتنمية.
فخامة الرئيس، لقد عززت سياسة الجوار، التي ينهجها الاتحاد الأوروبي، طموح بلدي في أن يحظى "بوضع متقدم"، وضع يضفي على علاقته بالاتحاد البعد الاستراتيجي الجدير به، واثقين من أن بلوغ هذا المبتغى الطموح، الذي يحظى بدعم فرنسا المتواصل، سيرسخ الدور الريادي للمغرب في التقريب بين ضفتي حوض المتوسط. ولنا اليقين، في أن ترؤس فرنسا المقبل للاتحاد الأوروبي سيساهم بشكل فاعل في تحقيق هذا الهدف المنشود.لقد طرحتم، فخامة الرئيس، مشروعاً يتسم بالجرأة وبعد النظر، ألا وهو مشروع إقامة الاتحاد المتوسطي، وإننا لعازمون على أن نبحث معكم سبل إيجاد مقاربة متقدمة للشراكة المقترحة مع اعتماد أسلوب متجدد وتضامني للتعامل مع شتى الرهانات المطروحة على فضائنا المتوسطي.وفي هذا الصدد، فإن التحديات العديدة التي تفرضها العولمة، لتقتضي من المنطقة المتوسطية إضفاء المزيد من الملاءمة بين السياسات المتعلقة بالأمن الجماعي والتنمية المستدامة وتدبير الفضاء الثقافي والعقائدي في تناسق تام مع ما نتوخاه من تعزيز لمسلسل برشلونة.وإن مبادرة إقامة الاتحاد المتوسطي سوف تضع، بدون شك، اللبنات الضرورية لميثاق جديد بين أوروبا وإفريقيا، ميثاق يغدو فيه حوض المتوسط بمثابة المحور وقطب الرحى.وفي هذا السياق، يحدونا الأمل الوطيد في أن تنبثق عن القمة الثانية لإفريقيا والاتحاد الأوروبي، المزمع عقدها بلشبونة في دجنبر المقبل، آليات مجددة تقوم بشكل فعال بدور المحرك في تحفيز التعاون بين القارتين.
فخامة الرئيس، لقد جعل المغرب من الاندماج المغاربي خيارا استراتيجيا، ومن هذا المنطلق، نؤكد تشبث المملكة الراسخ بضرورة التفعيل الكامل والأمثل لاتحاد المغرب العربي، وفق روح ومنطوق المعاهدة التأسيسية للاتحاد التي رأت النور هنا بمدينة مراكش سنة 1989 .وإيمانا من المغرب بهذا الخيار المغاربي الوحدوي، فإنه ما فتئ يعمل على تجاوز الصعوبات، التي تعرقل تجسيد هذا المشروع المصيري، بالنسبة لدول المنطقة. ولهذه الغاية، فقد عملت المملكة على تقديم مبادرة صادقة وشجاعة للتفاوض بشأن تخويل أقاليمنا الجنوبية نظام حكم ذاتي لإيجاد حل سياسي نهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، وذلك برعاية الأمم المتحدة.
وإننا لنأمل أن يتوصل كافة الشركاء المغاربيين، في أقرب الآجال، إلى بلورة تصور مشترك لمستقبل المنطقة، وأن يقدموا مساهمتهم البناءة في هذا الإطار.
ونود بمناسبة هذه الزيارة المباركة، أن ننوه بالدعم الفاعل لبلدكم الصديق للمبادرة المغربية، وبإشادة فرنسا بالجهود التي تبذلها المملكة المغربية، والتي وصفها مجلس الأمن، بإجماع أعضائه، بالجدية والمصداقية.
فخامة الرئيس، إن المغرب، الذي ظل يسهم بشكل فاعل في الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط، ليعتبر أن الوضع القائم في هذه المنطقة الحساسة، ولاسيما داخل الأراضي الفلسطينية، يستدعي تضافر جهود كل ذوي النوايا الحسنة لضمان الأمن والاستقرار الإقليميين.
لذا، أصبح من الضروري، وأكثر من أي وقت مضى، الدفع بمسلسل السلام وفق مقاربة شمولية تقوم على مبدإ الأرض مقابل السلام، وعلى الالتزامات والاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية.
وفي نفس السياق، وبصفتي رئيساً للجنة القدس، أجدد النداء بضرورة احترام الوضع الخاص لمدينة القدس الشريف. كما أعرب عن أملي في أن تسهم كل من المباحثات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذا المؤتمر الدولي المرتقب، الذي تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية، في الدفع قدماً بالمسار الرامي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للاستمرار، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في ظل السلم والأمن والاستقرار.
كما أننا منشغلون بالوضع المأساوي في العراق، والصعوبات التي يواجهها، داعين إلى تغليب منطق الحكمة والحوار، لتجاوز المحنة التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق، على أساس المصالحة الوطنية والحفاظ على سيادته، ووحدته الترابية.
فخامة الرئيس، في عالم مضطرب، مشحون بشتى نزوعات التعصب والتطرف، يقيم المغرب وفرنسا الدليل القاطع على زيف أطروحة صراع الحضارات وبطلانها، وذلك من خلال عملهما المشترك على إشاعة القيم الكونية النبيلة واحترام التنوع الثقافي وتعزيز الحوار بين الأديان.
ومن منطلق رفضنا الانقياد لمنطق المواجهة، وكأنها قدر محتوم، فإننا سنواصل نضالنا ضد الإرهاب والظلامية والحقد والكراهية.
فخامة الرئيس، إن الشعب الفرنسي، بانتخابكم رئيساً للجمهورية، قد عبر عن ثقته في شخصكم وفي قيادتكم الحازمة باعتباركم رجل دولة متبصر وملتزم متطلع إلى المستقبل، بكل عزم وثبات. ولا غرو، فقد قمتم على الصعيدين الوطني والأوروبي بأعمال قيمة، واعدة بمستقبل ملؤه المزيد من التقدم والازدهار والتألق للشعب الفرنسي الصديق.
كما أن المغرب يشهد بدوره دينامية متواصلة بفعل مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة، التي نقودها بكل حزم والتزام، خدمة لمجتمع متضامن، واثق في قدراته ومنفتح على محيطه الإقليمي. ولا شك في أن لفرنسا البلد الشريك والصديق، دورها المتميز في مسلسل التحديث والتنمية.
ولي اليقين، بأن بلدينا، اللذين يستمدان قوتهما من الأواصر العريقة للتعاون المثالي الذي يجمعهما، سيواصلان تعميق وتنويع شراكتهما الاستراتيجية.
أصحاب السمو والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة، أدعوكم للوقوف تكريما لفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وتقديرا للصداقة بين المغرب وفرنسا ولعمق علاقاتهما الثنائية المتميزة.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Mediablogs en onderzoeken Aljazirapress@yahoo.nl

****2007****

روح التشبث بالهوية الوطنية والمواطنة الملتزمة

نص خطاب صاحب الجلالة بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء الدار البيضاء يوم 2007/11/06

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز، نحتفي اليوم بالذكرى الثانية والثلاثين للمسيرة الخضراء، باعتبارها معلمة تاريخية لتلاحم العرش والشعب في التشبث بمغربية الصحراء، عاقدين العزم على جعلها منبعا لا ينضب لترسيخ المواطنة الكاملة ولانخراط كل المغاربة سواسية في بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتنمية.

وإننا لنستحضر، بكل إكبار، الذكرى العطرة لروح مبدعها، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكره، مؤكدين التزامنا بقسمها الخالد ووفاءنا للبيعة المتبادلة مع كل مكونات الأمة، وفي طليعتهم رعايانا الأوفياء من قبائل وسكان الصحراء المغربية.

ونود التنويه بتلاحمهم مع السلطات والقوات الأمنية والعسكرية في حفظ أمنها واستقرارها وحوزتها وبإسهامهم في تقدمها، في ظل مغرب واثق من حقه ودائم الاستعداد لاتخاذ كل المبادرات البناءة لتسوية النزاع المفتعل حول صحرائنا، التزاما بالاتحاد المغاربي ووفاء لحسن الجوار والأخوة بين دوله الخمس وصيانة لاستقرار المنطقة.

ومن هذا المنطلق، عمل المغرب، بنهج تشاوري، محلي ووطني، وإجماع شامل، على تقديم مبادرة شجاعة للحكم الذاتي، مبادرة تستجيب للمعايير العالمية وتحترم الشرعية الدولية وتراعي خصوصيات المنطقة الثقافية والاجتماعية.

وقد أسفرت جهودنا الإيجابية، في بلورتها، بروح المسؤولية والإقدام والواقعية، وكذا المساندة الدولية الواسعة لمبادرتنا البناءة، عن توجه جديد في التعامل الأممي مع قضيتنا المصيرية، توجه صائب، قائم على استبعاد كل المخططات العقيمة السابقة بصفة قطعية، وهو ما تمثل في إصدار مجلس الأمن، بالإجماع، للقرار1754 ، الذي شهد للمبادرة المغربية، دون غيرها، بالجدية والمصداقية.

وانطلاقا من الدينامية التي أفرزتها والتقدير الذي حظيت به، فقد دعا مجلس الأمن الأطراف المعنية للتفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي، توافقي ونهائي، تحت إشراف الأمم المتحدة.

وهو ما انخرط فيه المغرب، بجدية وحسن نية، في جولتي مفاوضات منهاست. وقد تعزز هذا التوجه البناء بدعم قوي، سواء من لدن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من طرف مجلس الأمن، من خلال القرار رقم1783 .

وإن المملكة لمستعدة لمواصلة التفاوض العميق، في انفتاح على كل الاقتراحات البناءة، عاملة على توفير الثقة اللازمة لتسفر المفاوضات، مع كل الأطراف المعنية، عن إيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل. كما أننا لن ندخر أي جهد لإنجاحها، غايتنا تفعيل الاتحاد المغاربي وتسخير طاقات شعوبه، لتحقيق التنمية ورفع تحدياته الحقيقية التنموية والأمنية، الجهوية والدولية، في إطار الوئام والتضامن والاندماج.

وكيفما كانت صيغة الحل التوافقي، الذي سينبثق عن التفاوض الجاد، وفق منظور استراتيجي شامل، فإن المغرب، ملكاً وشعباً، لن يقبل إلا بالحكم الذاتي، في نطاق دولته الواحدة الموحدة، ولن يتعامل مع أي طرح مدسوس أو اتجاه ينتقص من سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية غير القابلة للمساومة أو التجزئة.

شعبي العزيز، إن المسار الديمقراطي التنموي، الذي نقوده، يتطلب انخراط كل المغاربة، حيثما كانوا، بنفس روح التشبث بالهوية الوطنية والمواطنة الملتزمة. وإن وقوفنا الميداني، وعملنا الدؤوب على توفير العيش الكريم لرعايانا الأوفياء داخل الوطن، لا يعادله إلا عنايتنا الفائقة بشؤون مواطنينا الأعزاء المقيمين في الخارج.

كما أننا حريصون على الاستجابة لمطامحهم المشروعة في تعزيز روابطهم بوطنهم الأم، لاسيما منها العائلية والروحية والثقافية، وذلك ضمن مقاربة شمولية ومتدرجة، هادفة لضمان مشاركتهم الديمقراطية الكاملة في كل مناحي الحياة الوطنية والدفاع عن حقوقهم وكرامتهم في بلاد المهجر.وفي هذا السياق، قررنا إحداث مجلس لهم، بجانب جلالتنا، يحظى بسامي رعايتنا وتتوافر فيه صفات التمثيلية والفعالية والمصداقية.

ولهذه الغاية، كلفنا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بإبداء رأي استشاري في هذا الشأن. ونود الإشادة، في هذا الصدد، بالنهج التشاوري الواسع والعمل الجاد الذي قام به المجلس وخاصة لجنته المختصة، رئاسة وأعضاء، لبلورة تصور عام ومتبصر لهذه المؤسسة.

وقد قمنا بإمعان النظر في توصيته، المرفوعة لجلالتنا، من ثلاثة منطلقات : أولها: اقتناعنا بأن التمثيلية الحقة، إنما تنبع من الانتخاب، الذي سيظل صوريا، ما لم يقم على المصداقية والأهلية والتنافس الشريف وتعبئة مواطنينا المهاجرين.

ويقوم المرتكز الثاني، على استبعاد التعيين المباشر، لأسباب مبدئية، لأن الأمر يتعلق بهيأة تمثيلية، وليس بوظيفة إدارية أو منصب سياسي، لذلك، نعتبر أن الانتخاب يظل هو المنطلق والمبتغى في إقامة هذه المؤسسة.

أما ثالث المرتكزات، فيستند إلى تجاوبنا الموصول مع الآراء الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان اعتبارا لوجاهتها ونزاهتها.وانطلاقا من الدراسات المعمقة والاستشارات الموسعة، فقد أخذنا بعين الاعتبار، استخلاص المجلس، أنه من المجازفة ارتجال انتخابات عشوائية مفتقرة للضمانات الأساسية، للشفافية والنزاهة والتمثيلية الحقة، اللازمة لبلوغ الغاية النبيلة من قيام هذه المؤسسة المتخصصة في شؤون جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج.

لذلك، ارتأينا اعتماد اقتراح الرأي الاستشاري، لصيغة مرحلية لانتداب هذه المؤسسة في تشكيلتها الأولى التأسيسية، لمدة أربع سنوات. والتزاما بموقفنا المبدئي، فإننا ندعو هذه المؤسسة الجديدة إلى أن تجعل في صدارة أعمالها إنضاج التفكير ووضع الأسس الصلبة لبلوغ الهدف الأسمى للانتخاب الواعي والمسؤول، وتوفير شروط المشاركة الواسعة فيه بدل ركوب الحلول التبسيطية.وسيراً على نهجنا التشاوري، وتقديرا منا لنزاهة مجلس حقوق الانسان، فقد قررنا تكليفه، من خلال اللجنة المختصة، بأن يرفع لجلالتنا، في أقرب الآجال، مقترحات موضوعية بشأن الشخصيات والجمعيات المؤهلة لعضوية هذه المؤسسة، في التزام بترشيح المشهود لهم بالعطاء والدفاع عن قضايا جاليتنا.

وقد ارتأينا، ضمانا للنجاعة والتفاعل، أن تضم تركيبة هذه الهيأة، أعضاء مختارين، بكامل الشفافية والتمثيلية، يتمتعون بصلاحيات تداولية، علاوة على العضوية الاستشارية للسلطات الحكومية والمؤسسات المعنية بقضايا الهجرة.

وإننا لحريصون على أن تكون هذه التركيبة متوازنة ومنسجمة، تراعي التمثيل المناسب بين النساء والرجال، والجغرافي، وطنيا وجهويا وقاريا. وكذا بين الأجيال الثلاثة بمن فيهم رعايانا الأوفياء من الطائفة اليهودية المغربية.

وسنتوخى في الظهير الشريف، المحدث لهذه المؤسسة، تمكينها من اختصاصات واسعة، تجعل منها قوة اقتراحية، تعنى بكل القضايا والسياسات العمومية التي تهم المغاربة المقيمين بالخارج، ولاسيما منها الدينية والثقافية والمسائل ذات الصلة بالهوية وبالدفاع عن حقوقهم وتعزيز إسهامهم الوازن في تنمية قراهم ومدنهم الأصلية ووطنهم الأم وتوسيع إشعاعه الدولي، وكذا في تمتين روابط وطنهم الأصلي المغرب ببلدان الإقامة.وإن إحداث هذه الهيأة، التي نعتزم تنصيبها قبل متم السنة الجارية، ليندرج في إطار إعادة التفكير العقلاني والمراجعة الجذرية لسياسة الهجرة باعتماد استراتيجية شمولية تضع حدا لتداخل الأدوار وتعدد الأجهزة، استراتيجية متناسقة تنهض فيها كل سلطة عمومية أو مؤسسة أو هيأة بالمهام المنوطة بها في تكامل وانسجام سواء في حسن تدبير جميع قضايا الهجرة أو في المسار الديمقراطي التنموي الواعد الذي نقوده بحزم وثبات وتفان ونكران ذات.وسأحرص، شعبي العزيز، على أن تظل روح المسيرة الخضراء خالدة في ذاكرتك الوطنية وعبرة متجددة، ملهمة وموطدة لالتحامك بعرشك ولتعبئتك الشاملة لصيانة وحدتك وسيادتك، شمالا وجنوبا، ولترسيخ الديمقراطية الحقة وإنجاز التنمية البشرية في وطن مهاب بحصن منيع لا يرام وكرامة إنسانية لا تضام، سائلين الله سبحانه أن يديم علينا موصول السداد والالتحام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Mediablogs en onderzoeken Aljazirapress@yahoo.nl

****2007****

الندوة الدولية حول "مستقبل العدالة في القرن21

نص الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في الندوة الدولية حول "مستقبل العدالة في القرن21

الرباط يوم 2007/11/21

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس رسالة سامية إلى المشاركين في أشغال الندوة الدولية حول موضوع "مستقبل العدالة في القرن الحادي والعشرين"، التي ينظمها المجلس الأعلى اليوم الاربعاء بالرباط احتفاء بالذكرى الخمسينية لتأسيسه.

في ما يلي النص الكامل للرسالة السامية التي تلاها وزير العدل السيد عبد الواحد الراضي:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات الأساتذة قضاة المجلس الأعلى، أصحاب الفضيلة، القضاة والمحامين، وأسرة العدالة، معشر الحضور الكريم، إنه لمن دواعي اعتزازنا أن يخلد المجلس الأعلى الذكرى الخمسينية لتأسيسه، وأن نتوجه اليوم إلى المشاركين في أشغال هذه الندوة الدولية الهامة ،التي يختتم بها المجلس احتفالاته التي امتدت على مدى السنة الجارية ،اعتبارا للمكانة المتميزة التي تحظى بها لدينا أسرة العدالة بصفة عامة، وهيأتها القضائية العليا بصفة خاصة.

لقد كان المجلس الأعلى في مقدمة المؤسسات التي وضع أسسها جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس في بداية عهد الاستقلال، حرصاً من جلالته، أكرم الله مثواه، على تجسيد السيادة الوطنية والتأسيس لاستقلال القضاء.

ومن هذا المنطلق، تشكل هذه الذكرى محطة تاريخية، ترمز إلى عهد زاخر بالبناء.

بناء الدولة المغربية العصرية، على أسس الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية القائمة على توطيد دولة الحق والمؤسسات والالتزام بمبدإ فصل السلط وترسيخ سيادة القانون وإقامة العدل والإنصاف، باعتبارها من وظائف الإمامة العظمى، التي نحن على القيام بها مؤتمنون، وعلى محجتها البيضاء سائرون، ذوداً عن المقدسات والحرمات، وصونا للسيادة والوحدة الوطنية، وسهراً على الأمن والطمأنينة والاستقرار، وحماية للحقوق والحريات الفردية والجماعية.

ويطيب لنا أن نعرب عن عميق تقديرنا، لما قام به المجلس الأعلى، لتخليد هذا الحدث البارز، في تاريخ القضاء ببلادنا، من احتفالات متسمة بالإتقان. وذلك ضمن أعمال جديرة بالإشادة لما تميزت به من جمع بين تنظيم الندوات القيمة والمتعددة، حول مسار القضاء والعدالة بالمملكة، وبين تنظيم المعارض الجهوية التي اشتملت على الوثائق والمستندات والمؤلفات والإصدارات الجامعة للدراسات والأبحاث القضائية ومختلف السجلات والصور والأفلام.

وهو ما جعل المغاربة قاطبة يستحضرون، بكل افتخار، المنجزات الكبرى التي قام بها جدنا المقدس ووالدنا المنعم، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، خلد الله في الصالحات أعمالهما، في مجال تشييد قضاء عصري. وذلكم ضمن صرح متجدد، نحن أشد حرصا على إصلاحه وتطويره دعما لأسسه وصيانة لحرمته وتأهيلا لكل مكوناته والإسهام المخلص في ترسيخ دولة الحق وسيادة القانون والنهوض بالتنمية.

ونود التنويه بما قام به المجلس الأعلى من إصدار العديد من المجلدات المتضمنة لأعمال واجتهادات قضاته على امتداد نصف قرن من العطاء والتجديد، وذلك بمختلف اللغات، فضلا عن نشره لأهم أحكامه وكذا للقرارات التي تهم المغرب، الصادرة عن بعض المحاكم العليا الأجنبية، بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بمجلس الاستئناف الشرعي الأعلى.

ومما لا ريب فيه أن هذه الأعمال الجليلة والمتعددة المقاصد تقدم صورة متكاملة عن مسار العدالة في المغرب، وتعتبر مرجعا ثمينا لكل رجال ونساء القضاء والقانون، ولكل باحث عن الاجتهاد القضائي في مجال معين.

أصحاب الفضيلة والسعادة، حضرات السيدات والسادة، إن تتويج احتفالات المجلس الأعلى بالذكرى الخمسينية لتأسيسه بهذه الندوة الدولية الهامة، حول مستقبل القضاء في القرن الحادي والعشرين، ليندرج ضمن منظورنا الشامل لاستشراف مستقبل العدالة في المغرب وفي غيره من بلدان المعمور.

كما أنه يجسد اهتمامنا الكبير بشؤون العدالة الذي يبرز جليا في الانشغال الدائم لقضاتنا بمواكبة ما تحمله الألفية الثالثة من تحديات على المستوى الدولي.

وذلك في سياق عالمي يعرف تحديات وتغيرات متسارعة، بفعل العوامل الاقتصادية والتجارية ذات التكنولوجيا المتطورة وتنامي نزوعات التطرف والإرهاب وكثافة وتعقد العلاقات الدولية، بفعل اكتساح العولمة بشتى تجلياتها وانعكاساتها، لمختلف مناحي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وما أفرزته من أقضية ومنازعات غير مسبوقة، مما يتطلب اعتماد فقه الواقع، والاجتهاد في التفاعل مع نوازله، ويضاعف أهمية القانون والقضاء في نظر الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، في إيجاد حلول وتسويات عادلة لها. كما أنه يجعل العدالة، وفي طليعتها المجلس الأعلى الموقر، أثقل مسؤولية في مواجهة هذه التحولات.

وإن حضور نخبة من رؤساء المحاكم العليا، من مختلف الدول والقارات، وكذا عدد من الفقهاء والقضاة والمحامين، المغاربة والأجانب المرموقين، لأشغال هذه الندوة الهامة، لمن شأنه الارتقاء بالمناقشات، وتبادل الخبرات والآراء، في فضاءات الفكر القانوني والقضائي والفقهي وإضفاء طابع التألق والإشعاع على أعمالها.

وفي هذا السياق، ننوه بالحضور المتميز للشخصيات المرموقة المشاركة في هذه الندوة، مرحبين بهم في بلدهم الثاني المغرب، المنفتح عبر التاريخ على مختلف الثقافات والحضارات والمؤمن بضرورة التعاون الدولي وتضافر كل الجهود الهادفة إلى ترسيخ السلام والأمن، والعدل والإنصاف بين الأمم وداخل المجتمعات.

وفي هذا الإطار، يندرج حرصنا على أن ينشر المجلس الأعلى، كل ما يتعلق بتاريخنا القضائي والفقهي، وجعله مجالا فسيحا أمام الباحثين والمهتمين من رجال القانون والقضاء، للدراسة والتحليل والتأويل.

ونغتنم هذه المناسبة، لنجدد الإعراب عما نكنه لأسرة العدالة الأثيرة لدى جلالتنا وللقضاة رفيعي الدرجة ولصفوتهم بالمجلس الأعلى، من مختلف الأجيال التي تعاقبت على حمل هذه الأمانة، من تقدير واعتبار.

وإننا حريصون على السير على النهج القويم لأسلافنا الميامين، الذين أقاموا دولة المغرب الموحدة، منذ أزيد من اثني عشر قرنا، على الأساس الصحيح والحصن الحصين للعدل، جاعلين منه أساس الملك. ولذلك يذكر التاريخ للمغرب، ملكا وشعبا، أنه كان يحيط القضاة بما يستحقونه من تبجيل واحترام.

وهو ما نحن، بصفتنا أميرا للمؤمنين، مؤتمنون عليه، وحريصون على ترسيخه، وفاء لعهد البيعة المقدسة، والتزاما بأحكام دستور المملكة. ملتزمين بضمان استقلال القضاء وإصلاحه، لما له من دور حيوي، في توطيد أسس الديمقراطية، وتحقيق الأمن القضائي، وترسيخ الثقة اللازمة لتحفيز الاستثمار، والنهوض بالتنمية.

وكما أكدنا ذلك، وخاصة في خطاب العرش الأخير وافتتاح البرلمان، فإننا حريصون على القيام بإصلاح عميق وشامل لقطاع القضاء، سنتولى الإعلان عن خطوطه العريضة، في المدى القريب، بعون الله وتوفيقه.

وإننا لواثقون من أن أسرة العدالة، وخاصة المجلس الأعلى، باعتباره أعلى هيأة قضائية وطنية، سيشكل قاطرة لهذا الاصلاح المنشود لكونه يضم خيرة قضاة المملكة، في طليعتهم الرئيس الأول للمجلس، والوكيل العام للملك به، المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والتجرد والغيرة على حرمة القضاء واستقلاله.

كما أننا على يقين، بأن وزيرنا في العدل، بما هو معهود فيه من تشبث بثوابت الأمة ومقدساتها والتزام ثابت وإسهام صادق وموصول في توطيد دعائم دولة الحق والقانون، في مختلف المسؤوليات السامية التي تقلدها، لن يدخر جهدا في العمل تحت قيادتنا في حرص على استقلال القضاء، واحترام لمبدإ فصل السلط، من أجل زيادة إشعاع المجلس الأعلى، وتمكينه من الوسائل الضرورية للنهوض بالأمانة الجسيمة الملقاة على عاتقه.

كما أن أسرة القضاء، بصفة عامة، ستعمل على الانخراط بفعالية ومسؤولية في هذا الإصلاح الجذري والمصيري، الذي يعد من شروط صيانة المواطنة الكاملة والتنمية الشاملة، التي ننشدها لوطننا العزيز. غايتنا المثلى أن يظل المجلس، إسما على مسمى : قمة شامخة لصرح قضاء مستقل ونزيه، ومنارة مشعة للاجتهاد المواكب للمستجدات.

داعين أسرته الموقرة، لمضاعفة جهودها الموفقة، لجعله قاطرة لهذا الإصلاح المنشود من أجل تحقيق المزيد من التحديث والعصرنة والتوثيق والشفافية والانفتاح، في التزام دائم بسيادة القانون، ومساواة كل المواطنين أمامه.وفقكم الله، وسدد خطاكم، وكلل مساعيكم وأعمال هذه الندوة بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Mediablogs en onderzoeken Aljazirapress@yahoo.nl

****2007****

...كونوا لبلدكم سفراء في تجسيد حضارته وثقافته ووسطيته وتوحده

الرسالة الملكية السامية إلى الحجاج المغاربة المتوجهين إلى الديار المقدسة

الرباط يوم 2007/11/23

تلاها السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية

" الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حجاجنا الميامين، حرصاً من جلالتنا على أن نشمل كل شعائر الإسلام وأركانه، بفائق العناية والرعاية، ومنها حج بيت الله الحرام، واتباعا للسنة الحميدة التي دأب عليها أسلافنا في هذا المقام، فإننا نتوجه إليكم، معاشر الحجاج، برسالتنا الملكية السامية، التي نُضمِّنها، كأمير للمؤمنين وحامٍ لحمى الملة والدين، ما يجب التذكير به، وإسداء النصح لكم بشأنه، لأداء فريضة من أعظم فرائض الدين، التي أسعدكم الله بالقيام بها، ويسر لكم أسبابها، ووعدكم بعظيم ثوابها وفضلها.وها أنتم على وشك مغادرة وطنكم الغالي، نحو تلك البقاع الطاهرة، مهبط الوحي، وموطن البعثة المحمدية، حيث بيت الله الحرام ، الذي هو أول بيت أقيم على ظهر الأرض لعبادة الله الواحد الأحد. أجل، ستغادرون بلدكم إلى تلك الديار المقدسة، بقلوب طاهرة مفعمة بالإيمان، ونفوس خاشعة، ملؤها النية الصادقة في أداء ركن من أعظم أركان الإسلام، وأشواق متأججة لزيارة قبر سيد الأنام، جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام.لقد جعل الله هذه الفريضة بمثابة عبادة العمر وتمام الدين، ورفع جزاءها إلى أعلى عليين، اعتباراً لما تنطوي عليه من مشقة وإجهاد، وتجرد لعبادة الله، بعد خلع كل مَخيط أو مُحيط، وارتداء لباس الإحرام، المشعر بالوحدة والمساواة المطلقة بين المسلمين، والتذلل والخضوع أمام رب العالمين، واستحضار الوقوف أمامه تعالى يوم الجزاء والحساب، مع ما يتطلبه ذلك المقام من التخلي عن الشهوات، والكف عن الملذات، والاقتصار على الضروريات، والتوجه إلى الله بالتلبية والتهليل، والتزود بالتقوى، ونعم الزاد، حيث قال تعالى: " الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج. وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى ".فاحرصوا رعاكم الله، وأنتم تقومون بهذه العبادة الجليلة، على عمارة أوقاتكم بكل أنواع الطاعات والقربات، وأن تكثروا من الطواف بالبيت الحرام والكعبة المشرفة، مع الأذكار الخالصة، والصلوات الجامعة وغيرها من النوافل، وأن تتجنبوا كل ما من شأنه أن يوقع في الخصام والجدال، والفسوق والعصيان، تحقيقا للغاية من هذه العبادة، التي قال عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من حج فلم يرفث ولم يفسق، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ".فإذا أخلصتم في ذلك نواياكم، والتزمتم بالقيام بالأركان والواجبات المتعلقة بالحج والعمرة، وراعيتم كل السنن والمستحبات، التي أقرتها الشريعة، فرجاؤنا في الله ورجاؤكم أن يتقبل حجكم، ويكرمكم بما وعد به عباده الصادقين، على لسان نبيه الكريم، صلى الله عليه وسلم، القائل: " الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة". فكونوا رعاكم الله واعين بهذه الأحكام، متفهمين لما يلقيه عليكم علماؤنا وفقهاؤنا الذين يؤطرون أفواجكم، من دروس دينية ومواعظ جليلة، واعملوا على حسن الإفادة مما وفرته لكم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في حكومة جلالتنا، من شروط الرعاية، وأسباب الإقامة المُريحة، والأداء الأمثل لمناسككم، مع الانتظام في الحل والترحال. وفي هذا الصدد نشيد بالجهود الحثيثة التي ما فتئت تبذلها هذه الوزارة، في سياق تفعيلها الأمثل لمخطط مضبوط، لتأهيل وإصلاح الحقل الديني عموما، ولأداء الفرائض والشعائر الإسلامية بصفة خاصة. كما عليكم أن تستحضروا في تلك البقاع الطاهرة، وأنتم تلتقون مع ألوف المسلمين من شتى بقاع العالم الإسلامي، أنكم جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، التي جعلها الله أمة وسطاً، آمرة بالمعروف، ناهية عن المنكر، داعية إلى السلم والتسامح والتآزر. فتحلوا بهذه القيم المثلى، واعملوا على حسن المعاشرة فيما بينكم، وعلى التآخي والتصافي والتعارف والتآلف وتبادل النصيحة، باعتبار ذلك هو القصد من هذا الملتقى الإسلامي العظيم، والغاية المثلى التي دعا إليها ديننا في كل أحكامه، وجسدها في الحج، على وجه الخصوص. ولا تنسوا في هذا المقام أنكم تمثلون بلداً عريقا في حضارته، هو مغربنا العزيز، المتشبث بعقيدته الوسطية السمحة والسنة النبوية الواضحة، التي لا يزيغ عنها إلا هالك، وتشبثوا بما يتميز به شعبنا الوفي، من تعلق بالوحدة والوئام، والتضامن والالتحام، ونبذ التطرف والتجزئة والعنف والانقسام.

وكونوا لبلدكم سفراء في تجسيد حضارته وثقافته، ووسطيته وتوحده.

حجاجنا الميامين، تعلمون أننا، لم ندخر أي جهد منذ ولانا الله أمانة قيادة شعبنا الوفي، في رعاية الشؤون الإسلامية، والاهتمام الأكبر بحياة الأمة الروحية، وتربيتها على المثل العليا، وتوفير كل شروط الفضاء الديني السليم، والعمل على تحقيق الصحوة الإسلامية، على أسس الاعتدال، والتسامح والانفتاح.وفي هذا السياق، لم نأل جهداً في توفير أسباب قيام رعايانا الأوفياء بفريضة الحج، ممن استطاع إليه سبيلا. فكنا على الدوام نوجه وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، إلى القيام بما يلزم، من توفير وسائل تيسير أداء مناسك الحج، والسهر على تأطير حجاجنا الميامين، ماديا ومعنويا، وتوفير البعثات الصحية والدينية اللازمة، المرافقة لهم، وتقديم الخدمات الضرورية التي يحتاجون إليها في تلك البقاع المقدسة، من إقامة مناسبة، وتأطير طبي فعال، وتطبيب مستدام، وتوجيه ديني وجيه، وتنظيم إداري متقن. ولاسيما في ذلك الموسم العظيم، الذي يكون فيه ضيوف الرحمن في أمس الحاجة إلى النظام والانتظام، وإلى التحلي بالتسامح والعفو والالتحام.وفي هذا الصدد، نوصيكم، معاشر الحجاج، أن تمتثلوا لكل التعليمات المتعلقة بتنظيم أداء المناسك على الوجه المطلوب، ولاسيما منها تلك التي تفرضها ترتيبات السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة، بتوجيهات سديدة من أخينا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله وأطال عمره، الذي جعل خدمة ضيوف الرحمن، وإحاطة الحرمين الشريفين، بكامل التوقير والإجلال، في مقدمة انشغالاته، جزاه الله عن المسلمين والإسلام خير الجزاء.

حجاجنا الميامين، إذا قضيتم مناسككم، وحققتم بمشيئة الله تعالى مقاصدكم، فاستشعروا فضل الله عليكم، بأن جعلكم من عباده المؤمنين، المشمولين بالمغفرة وعظيم الثواب. واستحضروا عظمة نبيكم صلى الله عليه وسلم، الذي أتم الله تعالى به رسالة الدين، وختم به كافة الأنبياء والمرسلين، جدنا المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم. فزوروا قبره الكريم وروضته العطرة، مستحضرين في وجدانكم مقامه العظيم عند الله تعالى. فصلوا عليه وسلّموا تسليما، تنالوا أجر ذلك مضاعفا عند الله. إذ قال عليه الصلاة والسلام : " من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشرا ".وتذكروا في ذلك المقام العظيم، ما عليكم من واجب الدعاء لملككم، أمير المؤمنين، الساهر على راحتكم، وعلى وحدة دينكم ووطنكم، واستقرار بلدكم وأمنه وتنميته وازدهاره. فاسألوا الله تعالى لنا دوام العون والسداد، وموصول النصر والتأييد، وموالاة النعم الظاهرة والباطنة، علينا وعلى شعبنا، وأن يرينا في ولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وكافة أفراد أسرتنا الملكية الشريفة، ما يسر القلب، ويقر العين، ويثلج الصدر، وأن يشمل بمرضاته تعالى وغفرانه، كلا من جدنا المقدس، ووالدنا المنعم جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، جزاء على ما أسدياه للمغرب وشعبه الأبي، من جليل الأعمال وعظيم المنجزات.

وأن يشمل بلدنا بحفظه الذي لا يرام، ويحيطه بسياجه الذي لا يضام.

كما نسأله تعالى في الختام، أن يكتب لكم السلامة في الذهاب والإياب، وأن يجعل حجكم مبرورا، وسعيكم مشكورا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Mediablogs en onderzoeken Aljazirapress@yahoo.nl

****2007****

القمة الثاني لرؤساء دول إفريقيا والاتحاد الأوروبي

خطاب جلالة الملك إلى مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول إفريقيا والاتحاد الأوروبي

لشبونة يوم 2007/12/08

تلاه الوزير الأول السيد عباس الفاسي

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة السيد رئيس جمهورية البرتغال،

أصحاب الفخامة والمعالي السادة رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أود، في البداية، أن أتوجه إلى مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات إفريقيا والاتحاد الأوروبي، بعبارات التحية والتقدير، باعتباره يشكل محطة هامة، لتعزيز الحوار وأواصر التضامن بين قارتينا.

كما يطيب لي أن أعبر عن أحر تشكراتي للجمهورية البرتغالية، حكومة وشعبا، على جهودها الموفقة، من أجل إنجاح هذه القمة.

لقد شهدت قمتنا سنة 2000، بالقاهرة، وضع اللبنات الأساسية لشراكة متجددة وطموحة، بين القارتين، إيمانا منا بوحدة المصير، وبتشابك المصالح والرهانات وتقاطعها، بين البلدان الإفريقية والأوروبية.

ومن ثم، كان الهدف الذي رسمناه لأنفسنا يومئذ، يتوخى جعل شراكتنا رافعة للتضامن، في مواجهة تحديات العولمة، وعربونا لضمان اندماجنا في حركة المبادلات التجارية، وحافزاً من حوافز التقارب الثقافي بيننا. كما يشكل عاملا كفيلا بتحصين الشراكة الأورو متوسطية من النزوعات والسلوكات المتنافية مع إرادة التفاهم، الباعثة على التشكيك والإقصاء، ودافعا لتجسيد كل التطلعات والطموحات، التي تم التعبير عنها وصياغتها آنذاك.

واليوم، وبعد انصرام سبع سنوات، ها هو مؤتمر قمة لشبونة، يتيح لنا فرصة تاريخية، لتقييم ما حققناه من إنجازات. ووضع أسس جديدة، لإرساء شراكة استراتيجية واعدة ومثمرة، وخطة عمل ملموسة، لتعزيز مشاوراتنا، وإحكام الانسجام بين سياساتنا.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن معظم البلدان الإفريقية، وهي تواجه رهانات إقليمية ودولية جديدة، لاسيما منها المرتبطة بمخاطر الإرهاب، والتقلبات الناجمة عن إكراهات العولمة وحركات الهجرة، لتعمل جادة، بفضل ما تزخر به من دينامية ذاتية، لتفعيل الإصلاحات، ورفع ما يواجهها من تحديات.وتعد هذه الحركة الإصلاحية الحثيثة، وتلكم النتائج المحصلة في المجال الاقتصادي، إشارة قوية من إفريقيا، لإشعار شركائها، بأنها حريصة كل الحرص، على المضي قدما في عملية التغيير، مصممة على الاضطلاع بدورها كاملا، في انبثاق التوازنات العالمية الجديدة.بيد أنه بالرغم مما تبذله القارة الإفريقية من جهود، فإنها ما تزال تواجه، وبحدة، تحديات الفقر والأمية والبطالة والأوبئة ومشاكل البيئة وتعاني من بؤر التوتر والنزاعات المسلحة، التي تهدر طاقاتها وموهلاتها، مما ينعكس سلبا ويحيد بها، بكل أسف، عن أهدافها التنموية الحقيقية.لذا، فقد أضحى لزاماً علينا، الأخذ بيد البلدان الإفريقية، ومساندة جهودها، من أجل الوقاية من النزاعات وتدبيرها، وفضها بالطرق السلمية، والتوجه نحو إعادة البناء والإعمار.ولعل أخطر هذه التحديات، يتمثل في النزوع إلى بلقنة الكيانات الوطنية، ودعم الحركات الانفصالية، والكيانات الوهمية، التي لا مكان لها في عالم التكتلات القوية والوازنة.وإن هذا الوضع المضطرب، يوفر مرتعاً خصباً لتهريب الأسلحة والمخدرات، والمتاجرة بالبشر، واستفحال ظاهرة تزايد التنظيمات الإرهابية، التي تهدد استقرارالمنطقة ، بل والعالم بأسره.ولمواجهة هذه الأوضاع، فإنه يتعين على كل الشركاء، التصدى أولا، وبشكل استراتيجي، للتهديد الذي ما فتئ يحدق بسيادة أي بلد إفريقي، وبوحدته الوطنية والترابية، بموازاة مع معالجة التحديات المطروحة على إفريقيا، بما يفرضه طابعها الملح والاستعجالي.ذلكم أن الحفاظ على وحدة الدول، والعمل على الاندماج الإقليمي، في ظل الأمن والاستقرار، يشكلان ضرورة ملحة لتوطيد أواصر التفاهم والتضامن، والحد من التوترات والخلافات، التي أصبحت متجاوزة، لكونها من مخلفات الماضي. والتي لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار والتشاور، في ظل الانفتاح والواقعية.ولبلوغ هذه المقاصد النبيلة، فإنه يتعين الالتزام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل، بعيداً عن كل ما من شأنه المس بالخصوصيات والمشاعر الوطنية أو استفزازها.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

من منطلق اعتزازنا الكبير بالعلاقات التي تربط المملكة المغربية بمحيطها الإفريقي، والالتزام الاستراتيجي الذي أخذته على عاتقها للنهوض بالتعاون جنوب - جنوب، فإننا لم ندخر جهدا من أجل تطوير علاقاتنا الثنائية مع البلدان الإفريقية، على أسس الثقة والتضامن والمصلحة المشتركة.

وفي هذا الصدد، فقد قمنا، خلال السنوات الأخيرة، بالعديد من الزيارات إلى البلدان الإفريقية الشقيقة، بقصد التشاور مع قادتها الأشقاء، والوقوف على إمكانيات تحقيق التكامل والمزيد من التبادل بين المغرب وهذه الدول، لا سيما في إطار أهدافنا المشتركة بشأن التنمية المستدامة ؛ حريصين على تفعيل مبادئ المشاركة، وسياسة القرب والتضامن، مستلهمين في ذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها في ربيع سنة 2005.وإننا إذ نعبر عن ارتياحنا لما تحقق من نتائج إيجابية، وما أنجز من مشاريع، مع عدد من البلدان الإفريقية، لنجدد التعبير عن التزامنا الراسخ، بالعمل على تعزيز هذا النهج التشاركي، وتبادل التجارب والخبرات مع إخواننا في إفريقيا، ومواصلة إنجاز المشاريع، الرامية إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وتحقيق أهداف الألفية للتنمية.كما أننا عازمون على العمل على تمتين هذه المبادلات، في إطار تعاون ثلاثي الأطراف، تعاون فعال وتضامني، يعود بالنفع على كافة البلدان الإفريقية الشقيقة، ويضطلع فيه الاتحاد الأوروبي بدور هام.وإن المغرب، بفعل موقعه الجغرافي، وتاريخه العريق، وتقاليده الحضارية، ظل على الدوام أرضاً للحوار والتلاقي، وما يزال يشكل فضاء رحبا، لتفعيل التضامن الإفريقي والتعاون الأورو - إفريقي. وفي هذا الصدد، فإننا ننوّه بالمبادرة الواعدة، التي أطلقها صديقنا الكبير، فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد نيكولا ساركوزي، والتي تنادي بالعمل على بناء هذه الشراكة، بشكل فيها البحر الأبيض المتوسط قطب الرحى، والمحور الرئيسي. واثقين أن هذه المبادرة ستعطي لشراكتنا دفعة قوية، تضفي عليها بعداً استراتيجياً أكيداً.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

تواجه إفريقيا تحديات عديدة، ولاسيما في مجال البيئة، كالتراجع المقلق في الغطاء الغابوي، وزحف التصحر، وتدهور التربة، وآفة الجفاف، علاوة على مصاعب التزود بالماء، ومشاكل التغير المناخي، التي تساهم كلها في استفحال الفقر، وتهدد استقرار السكان. لذلك فإن على هذه القمة، أن تكرس جهودها، لإعطاء شراكتنا دينامية جديدة، تكون في مستوى التحديات المطروحة، بشأن التنمية المستدامة والتغيرات المناخية، وأن تعمل على مساعدة إفريقيا في التحكم في هذه الظواهر، وتطويق مخاطرها.

إنه توجه يكتسي طابع الضرورة، باعتبار أن التفاعل الإيجابي بين الرهانات البيئية، والمتطلبات التنموية، يكفل بكل تأكيد، توفير المزيد من الاستقرار للسكان، وتحقيق تحكم أفضل في حركات الهجرة.

وتكتسي ظاهرة الهجرة، التي ارتفعت وتيرتها بحدة، في سياق العولمة، بعداً خاصاً في الفضاء الأورو-إفريقي، حيث جاءت حركات الهجرة، تعبيراً واضحاً عن مدى الفوارق الاقتصادية والديمغرافية، القائمة بين قارتينا.

وإن التدبير المشترك لحركات الهجرة، وفق مقاربة شمولية مندمجة، هو وحده الكفيل بجعلنا نتجاوب مع الانشغالات الناجمة عن هذه الظاهرة، والتوترات التي تفرزها، وعلى حسن استثمار ما تنتجه من فوائد، لصالح التنمية في فضائنا المشترك، شمالا وجنوباً.

وفي هذا السياق، احتضن المغرب، في يوليوز 2006، المؤتمر الأورو-إفريقي حول الهجرة والتنمية، حيث تم إطلاق مسلسل للتشاور بين القارتين، والتأكيد على أن مواجهة إشكالية الهجرة المعاصرة، لا يمكن أن يكون لا وطنيا، ولا ثنائيا، ولا أمنيا بحتا. بل لا مناص من تناوله وفق منظور جماعي، عابر للجهات والأقاليم، متعدد الأبعاد، استشرافي الرؤية، وإنساني المنهج، بصفة خاصة.

وإن أملنا لكبير، في أن يفضي المؤتمر الأورو- إفريقي المقبل، المزمع عقده بفرنسا، في النصف الثاني من سنة 2008، إلى تفعيل أكبر لخطة عمل الرباط، لاسيما من خلال معالجة مختلف المشاكل، الناجمة عن حركات الهجرة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن ما نواجهه من رهانات، وما تزخر به العلاقات بين إفريقيا وأوروبا من إمكانات، ليتيح لنا فرصة فريدة وغير مسبوقة، لإقامة شراكة متجددة بين أوروبا موحدة، وإفريقيا ناهضة. شراكة متينة ومنصفة، قائمة على احترام المصالح المتبادلة، والنهوض بها.

كما أصبح من الضروري، أن تعمل إفريقيا وأوروبا، بكل ما في وسعهما، لتحويل مسلسل العولمة، إلى قوة إيجابية في خدمة التنمية، بدل أن تكون عاملا من عوامل التهميش. لذا يجب أن تشكل التنمية المستدامة، والتجارة والاندماج الإقليمي، مواضيع محورية للتعاون بين القارتين.

وفي هذا السياق، ينبغي أخذ البعد الإقليمي الإفريقي بعين الاعتبار، والاعتماد بشكل خاص، على توافر تشكيلة متنوعة من أطر التعاون المعمول بها، بين كل جهة من الجهات الإفريقية، وبين الاتحاد الأوروبي كاتفاقية كوتونو، والشراكة الأورو-متوسطية، وسياسة حسن الجوار.

وفضلا عن المنظور الاستراتيجي، الذي ينبغي أن يساعد على التعامل مع القارة الإفريقية، يتعين تبويء التجمعات الاقتصادية الجهوية، والتي تشكل النواة الصلبة، والشرط المسبق، لكل اندماج جهوي ناجح، المكانة اللائقة بها، ضمن الأدوات العملية المتوفرة لشراكتنا.

ونأمل بهذا الخصوص، أن تشكل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، التي يتفاوض بشأنها الاتحاد الأوربي حاليا، مع كل جهة من الجهات الإفريقية، منطلقا للاستجابة لتطلعات البلدان الإفريقية الشقيقة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يتعين على شراكتنا، في السنوات المقبلة، أن ترتكز على أرضية متينة، قوامها دينامية جديدة، في مجال الحوار والتشاور السياسيين بين قارتينا، بهدف استتباب السلم والأمن، وترسيخ متطلبات الحكامة الجيدة، وتعزيز التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، والثقافية والإنسانية.

بيد أن العمل المشترك على تحقيق هذه الغايات، يظل رهينا بتوفير المتابعة المنتظمة، على الصعيدين السياسي والتقني. وذلك ضماناً للتفعيل الأنجع للاستراتيجية المشتركة، وخطة العمل، اللتين ستعتمدهما القمة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إن الطريق أمام شراكتنا أصبح الآن واضح المعالم. وإننا لنأمل أن نتمكن حينما نلتئم مجددا، في إطار القمة القادمة، من رصد جملة من الإنجازات الجوهرية والهامة، التي ستتحقق في السنوات المقبلة، في ظل شراكتنا المتميزة.

أشكركم على حسن اهتمامكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عبد الرحيم الفقير الادريسي في مدونات Pers 402 : بالعربية والفرنسية والهولندية ... telegraafmpers@gmail.com
Mediablogs en onderzoeken Aljazirapress@yahoo.nl

****2007****

الدورة الخامسة لملتقى تكاملات الاستثمار

رسالة جلالة الملك الى المشاركين في الدورة الخامسة لملتقى تكاملات الاستثمار

الصخيرات يوم 2007/12/13

تلاها الوزير الاول السيد عباس الفاسي

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،يطيب لنا أن نتوجه، مرة أخرى، إلى المشاركين في ملتقى تكاملات الاستثمار، الذي يشكل مناسبة سانحة لتأكيد إرادتنا القوية والموصولة على تجاوز العوائق، التي تعترض الارتقاء بالاستثماربيلادنا، وعلى تقييم، ما تم تحقيقه من مكاسب، واستشراف الآفاق المستقبلية في هذا الميدان.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أن تتدارس هذه الدورة، موضوعا يحمل أكثر من دلالة، يتمثل في الدور الأساسي لمغاربة العالم بصفتهم مستثمرين وفاعلين في الدبلوماسية الاقتصادية، فهو يؤكد ثقة الأمة وتقديرها وعرفانها، لجاليتنا المقيمة بالخارج، عبر امتدادها الجغرافي، وتنوع أجيالها وتعدد مشاربها المهنية. كما أن اختيار هذا الموضوع يشكل إسهاما ثمينا في المسار الواعد نحو إرساء المؤسسات التمثيلية لهذه الفئة من مواطنينا، الأثيرة لدى جلالتنا.

وكما تعلمون، فنحن مقبلون قريبا، إن شاء الله، على تنصيب مجلس استشاري خاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، حريصين على تخويل هاته المؤسسة الجديدة اختصاصات واسعة، كفيلة بأن تجعل منها قوة اقتراحية فعالة، تضطلع بمختلف القضايا والسياسات العمومية التي تهم مغاربة المهجر، بما في ذلك تنمية الاستثمار.

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر المغرب، ومنذ القدم، منطلقا ووجهة للهجرة. كما أنه أصبح في الآونة الأخيرة، معبرا لتدفقاتها. ولم يفتأ المغاربة، عبر العصور، يستحضرون أهمية تفاعل وتلاقح الثقافات والحضارات وترابط الاقتصاد. كما أن سياسة المغرب في هذا المجال، ظلت واضحة وقارة على الدوام. وإنه لمما يبعث على الارتياح كون الجالية المغربية المقيمة بالخارج تعد اليوم، من بين الجاليات التي تحظى بالاحترام، والأكثر دينامية في بلدان الاستقبال. بل ومن أشدها تعلقا بوطنها الأصلي.

وفي هذا الصدد، فإننا ما فتئنا ننوه بالدور الفاعل والمتزايد، الذي تقوم به جاليتنا في تنمية بلدها. إذ أصبحت فاعلا رئيسيا في الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي الوطني. وترسيخا لهذا النهج، فإننا حريصون على فتح آفاق جديدة للتواصل بين مختلف مكونات أمتنا وأبنائها المقيمين بالخارج.

ونود، بمناسبة انعقاد هذا الملتقى الهام، أن نجدد الإعراب لكل مغاربة العالم حيثما كانوا، عن ترحيب بلدهم بهم واستقبالهم بكل حرارة، مهيبين بهم إلى الإسهام في تنميته، والارتقاء بعلاقتهم الاقتصادية بوطنهم، من المنطق التقليدي القائم على تحويل الادخار، إلى منطق أكثر نجاعة، ألا وهو الاستثمار، بدافع طموح استراتيجي الأبعاد يتمثل في تحقيق التنمية. وإننا لنتطلع إلى أن تشمل مشاريعهم ومبادراتهم المغرب وبلدان الاستقبال، على حد سواء. ولاسيما منها تلك التي تحتل مكانة أساسية في العولمة، ولها دورها الوازن في القرارالاقتصادي والتجاري العالمي.

حضرات السيدات والسادة،

إن مواطنينا بالخارج يدركون اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أن مشاريعهم الاستثمارية بالمغرب لها مردودية مزدوجة، سواء تعلق الأمر بمراكمة رؤوس الأموال أو بتنمية الرأسمال البشري. وذلك لأن المغرب يوفر،من جهة، ظروف وشروط التنافسية العالية في مجال الأعمال والمشاريع، التي هم أحق بالاستفادة منها. كما يمكنهم، من جهة أخرى، من فرصة متميزة لتحقيق طموحهم، في الاستثمار ببلدهم الأصلي، بحيث يكونون أكثرنفعا لذويهم ولوطنهم. ومما لا شك فيه أن البعد الروحي والعاطفي يظل العنصر الحاسم، في اختيار مجال الاستثمار، من الاعتبارات الموضوعية والمادية. وإذا كانت حوافز هذا الاستثمار متعددة، فإن من مسؤوليتنا أن نوفر له أفضل ظروف الاستقبال والتوجيه والتأطير والمردودية.

وكما لا يخفى عليكم، فحيثما كان هنالك انخراط قوي لمواطنينا المقيمين بالخارج في تنمية بلدهم الأصلي، فإن ذلك يعني دائما توافر ثلاثة عناصر أساسية : طموح كبير وجذاب، ومناخ مشجع للإقدام على الاستثمار، وآليات للإسهام في الحياة الداخلية للبلد، في إطار المشاركة الديمقراطية والمواطنة. وهي المقومات التي تجتمع كلها اليوم، ولله الحمد، في بلادنا.

ومن هذا المنطلق، فإن كل طاقاتنا يجب أن توجه إلى توفير الوسائل والآليات الكفيلة بانبثاق جيل جديد من الاستثمارات للمغاربة المقيمين بالخارج، وخاصة في القطاعات الحيوية للاقتصاد المغربي، وذلك في انسجام مع الأوراش الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، المفتوحة عبر ربوع المملكة.

وعلاوة على المنافع الماكرو-اقتصادية البديهية، فإن هذه الاستثمارات تشكل رافعة قوية للاستثمار الأجنبي، ودعامة أساسية للدفع قدما بالاستثمارالوطني، وضمان استمراريته.

ولتحقيق هذه الغاية، فإننا ندعو المغاربة المقيمين بالخارج للمزيد من الاستثمار في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة، في مجالات الاقتصاد، والمعرفة والتكنولوجيات العالية، على غرار استثماراتهم المنتجة في ميادين السياحة والفلاحة والصناعة والعقار. لاسيما وهم يتوافرون على كفاءات عالية، حيثما كانوا، من علماء، وباحثين، ومقاولين وخبراء واقتصاديين، مما يجعلهم جديرين بوضع تجربتهم وخبرتهم في خدمة وطنهم الأم.

كما ننتظر منهم العمل على الاستثمار والانخراط في العمل الاجتماعي وأوراش التنمية البشرية، الهادفة إلى إدماج المواطنين في مجالات خلق الثروات، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والتربوي والصحي.

بيد أنه، إذا كان من حق الأمة أن تنتظر الكثير من جاليتها المقيمة بالخارج، فإن من واجبها بالمقابل، أن تعمل على تيسير مهمتها، وأن تحتضنها بما تستحقه من تكريم وعرفان، في مراعاة لخصوصياتها ووعي تام بتنوع وضعياتها.

وذلكم هو البعد الحقيقي للميثاق الرابط بين الأمة وبين أبنائها المقيمين بالخارج، الذي نحن أشد ما نكون حرصا على ترسيخه وتجسيده في مختلف الميادين، التي لهم دور أساسي في النهوض بها.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نتطلع إلى أن يكون مواطنونا الأعزاء المقيمون والعاملون بالخارج، وخاصة منهم ذوي الكفاءات العالية في الفعل والتأثير، بمثابة سفراء ملتزمين لوطنهم الأم، وفاعلين نشطين في دبلوماسيتنا الاقتصادية. ولنا اليقين في أنهم لن يدخروا جهدا، في النهوض بهذا الواجب الوطني، على المعهود فيهم من التعبئة والغيرة الوطنية الصادقة.ومن ثم، فإن مغاربة العالم لقادرون، بإيمان صادق، على تجسيد صورة وإمكانات مغرب متحرك. كما أن بإمكانهم، وعبر مختلف الأندية والشبكات المتاحة، أن يسهموا بفعالية، في التحفيز على الاستثمارات والمبادلات التجارية والعلمية والتكنولوجية في اتجاه بلدهم، وأنه بمستطاعهم أيضا، من موقع التزاماتهم السياسية أو المهنية، أن يسهموا في الدبلوماسية الاقتصادية المجالية، وذلك بعملهم على تقوية التعاون بين جهات ومدن الاستقبال وبين جهاتهم الأصلية.

وفضلا عن ذلك، فإن دورهم يظل أساسيا في تعزيز الشراكات بين الفاعلين المنتجين والباحثين، أي بين الجامعات والمقاولات الصغرى أو الكبرى، والتنظيمات المهنية، وكذا مختلف قنوات التصدير والترويج.

وفي هذا الإطار، فإننا نهيب بسائر المؤسسات الوطنية، ولاسيما جهازنا الدبلوماسي وكل المنظمات العاملة لفائدة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، بأن تضاعف جهودها، من أجل جعل هذا التوجه الطموح لاقتصادنا ومجتمعنا واقعا ملموسا. ذلكم أننا نعتبر الاستثمار في المغرب والنهوض به في الخارج، هما، في منظورنا عمليتان متماثلتان، تتطلبان نفس الدعم والتثمين.وإن أملنا لكبير في أن تسهم هذه الدورة لملتقى تكاملات الاستثمار في المجهود الجماعي للتفكير والعمل الملموس.وإننا إذ نرحب بكم في بلدكم المغرب، لندعو الله تعالى لأشغال ملتقاكم الهام بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ".

الصحراء مغربية وستبقى مغربية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ..طويت الصحف وجفت الأقلام